الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر –بسكرة–
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية–قسم العلوم الاجتماعية–
شعبة علم الاجتماع

إسهامات المجتمع المدني في الحفاظ على التراث المادي

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص في علم الاجتماع تخصص علم الاجتماع الحضري

دراسة ميدانية بمنطقة تمرنة القديمة (جامعة).

إعداد الطالب (ة):

بن نونة إناس

تحت إشراف الدكتورة:

تمرسيت فتيحة

السنة الجامعية: 2019 /2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

الحمد لله الذي يحمد أناء الليل وأطراف النهار، الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا وفقنا لهذا العمل المتواضع

لله الحمد والشكر كله أن وفقنا وألهمنا الصبر على المشاق التي واجهتنا لإنجاز هدا العمل.

الشكر موصول إلى كل معلم أفادنا بعلمه ،من أولى المراحل الدراسية حتى هده اللحظة.

كما نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز هدا العمل من الأستاذة الفاضلة "فتيحة تمرسيت".

كما نشكر كل الأساتذة الدين لم يبخلوا علينا بنصائحهم وإرشاداتهم ونخص بالذكر أساتدة علم الاجتماع.

وأتقدم بالشكر والتقدير إلى كافة الإطارات العاملة بالجمعية،كما نشكر كل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد،من زميلاتي زملاء الدراسة وكل أفراد عائلتي.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن ندعو الله عز وجل أن يرزقنا السداد،والرشاد وأن يجعلنا هداة مهتدين.

فهرس المحتويات

شكر و عرفان.....

فهرس المحتويات.....

قائمة الجداول و الاشكال.....

مقدمة.....أ

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.الإشكالية: 3

2.أسباب اختيار الموضوع: 4

1.2.الأسباب الذاتية: 4

2.2.الأسباب الموضوعية: 4

3.أهمية الدراسة: 4

4.أهداف الدراسة: 5

5.تحديد المفاهيم: 5

1.5.المجتمع المدني: 5

2.5.الجمعيات: 6

3.5.التراث الثقافي المادي: 7

6.دراسات سابقة: 8

7.فرضيات الدراسة: 10

الفصل الثاني: المجتمع المدني

1.نشأة المجتمع المدني وتطوره: 11

2. عناصر تكوين المجتمع المدني: 12

1.2.البيئة الطبيعية: 12

2.2. البيئة الاجتماعية: 12

3.2.المكون البشري: 13

4.2.العلاقات الاجتماعية: 13

3.مقومات المجتمع المدني: 13
1.3.الطوعية: 13
2.3.المؤسسية: 13
3.3.الاستقلالية: 13
4.3.الترابط: 13
5.3.التعددية التنظيمية: 14
6.3.التعددية الفكرية: 14
4. خصائص المجتمع المدني: 14
1.4.القدرة على التكيف: 14
2.4.الاستقلالية: 15
5.4.التعقيد: 15
6.4.التجانس: 15
5.مكونات المجتمع المدني: 15
1.5.منظمات تقليدية: 15
2.5.منظمات حديثة: 15
6.وظائف المجتمع المدني: 16
7.واقع المجتمع المدني في الدول العربية: 17
8.واقع المجتمع المدني في الجزائر: 18

الفصل الثالث: الجمعيات

1.تاريخ الحركة الجمعوية في الجزائر: 21
2.خصائص الجمعيات: 22
1.2.خاصية الاتفاق: 22
2.2.الجمعية تجمع أشخاص: 22
3.2.خاصية الاستمرارية: 22
4.2.خاصية الهدف: 23
3.شروط العضوية في الجمعيات: 23
4.إجراءات تأسيس الجمعيات في ظل القانون06/12: 23

5.وظائف وأهداف الحركة الجمعوية: 24
6.موارد الجمعية: 25
موارد تمويل الجمعية: 25

الفصل الرابع: التراث المادي

1.أهمية المنشآت التاريخية 28
2.القيم المختلفة للتراث الثقافي: 28
1.2.القيمة التاريخية والحضارية للتراث الثقافي: 29
2.2.القيمة العلمية: 29
3.2.القيمة الفنية: 29
3.أهمية التراث: 29
1.3.الأهمية الثقافية للتراث: 29
2.3.الأهمية الاجتماعية: 30
4.3.الأهمية العمرانية والفنية: 30
5.3.الأهمية الاقتصادية: 30
4.أنواع التراث: 31
1.4.التراث المادي الثابت: 31
2.4.التراث المادي المنقول: 31
3.4.التراث اللامادي: 32
5.التحديات التي تواجه مباني التراث العمراني: 32
1.5.عوامل الطبيعية: 32
2.5.عوامل بشرية : 32
3.5.عوامل اجتماعية: 33
4.5.عوامل اقتصادية: 33
6.المنظمات والاتفاقيات الدولية المنظمة للتراث: 33
1.6.منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم:(اليونسكو UNESCO) 33
2.6.المجلس الدولي للمتاحف(أيكوم ICOM): 33
3.6.الصندوق العالمي للآثار: 34

4.6.صندوق التراث العالمي(WHF): 34
5.6.لجنة التراث العالمي:(WHE) 34
7.المنظمات الخاصة بالتراث الثقافي في العالم العربي والإسلامي: 34
1.7.المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم(ALECSO): 34
2.7.منظمة المدن العربية(ATO): 34
3.7.مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية إريسكا(IRCICA) 35
4.7.منظمة العواصم والمدن الإسلامية(OICC) 35
5.7.مؤسسة التراث 35
8.دور المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية في الحفاظ على التراث 35

الفصل الخامس: نتائج الدراسة

1.الإجراءات المنهجية للدراسة 37
1.1.مجالات الدراسة 37
2.1المنهج المتبع في الدراسة 38
مبررات استخدام المنهج الوصفي 38
3.1.عينة الدراسة 38
مبررات اختيار العينة 39
4.1.الأدوات المستخدمة لجمع البيانات 39
5.1.الأساليب الإحصائية المستخدمة لمعالجة البيانات 40
2.عرض وتحليل البيانات 40
3.تحليل النتائج على ضوء فرضيات الدراسة 58
1.3الفرضية الأولى: مساهمة أعضاء مؤسسات المجتمع المدني في القيام بحملات توعية حول حماية التراث. 58
2.3الفرضية الثانية: مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في جهود صيانة وإعادة تأهيل التراث 58
4.النتائج العامة للدراسة 59
الخاتمة 60
توصيات 61
قائمة المراجع 62
الملاحق 66

ملخص الدراسة..... 71

قائمة الجداول و الأشكال

جدول 1: توزيع افراد العينة حسب الجنس 40
جدول 2: توزيع افراد العينة حسب السن 41
جدول 3: توزيع افراد العينة حسب المستوى التعليمي 42
جدول 4: توزيع أفراد العينة حسب المهنة 43
جدول 5: العينة حسب المنصب المعتمد في الجمعية..... 44
جدول 6: توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية في ممارسة النشاط الجمعوي 45
جدول 7: أهم الإجراءات التي تتخذها الجمعية للحفاظ على التراث 46
جدول 8: نسبة تقديم الجمعية لمقترحات حول حماية التراث..... 47
جدول 9: أهم المقترحات التي تقدمها الجمعية..... 48
جدول 10: المساهمة الشعبية في حماية التراث 49
جدول 11: نسبة التعبئة للجماهير 50
جدول 12: أهم الآليات المتخذة في حماية التراث 51
جدول 13: شكل الدعم الذي تتلقاه الجمعية..... 52
جدول 14: مدى تغطية الميزانية المخصصة للجمعية لمتطلباتها 53
جدول 15: طبيعة البرامج التي تعدها الجمعية 54
جدول 16: أهمية التدخلات الميدانية التي تقوم بها الجمعية 55
جدول 17: عملية التنسيق بين الجمعيات..... 56
جدول 18: شكل التنسيق بين الجمعيات..... 57
جدول 19: يوضح الأعضاء المؤسسين للجمعية 67

مقدمة

لقد عرف المجتمع المدني في العقود القليلة الماضية انتشار واسعا في العديد من البلدان المتقدمة وحتى النامية ، وقد ارتبط هذا التطور والانتشار بالعديد من التغيرات والتحولات التي مست جميع القطاعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية ، وهذه الأخيرة التي نالت اهتمام من طرف العلماء والباحثين نظر لأهميته البالغة في المجتمع لما له من تأثير واضح في تقدم المجتمعات وتطورها ، فانتشار مؤسسات المجتمع المدني في المدينة يعتبر ضرورة فعلية في المجتمعات الحضرية فهي دلالة تعبر عن مستوى التحضر الذي بلغته المدينة.

ومع التطور الذي شهده العالم في شتى الميادين ، وظهور التكنولوجيا التي أصبحت تغزو العالم صاحبها ظهور مدن رقمية ، أدت إلى طمس هوية المجتمعات ولا سيما المدن القديمة التي أنشئت على أعقابها حضارات لازلت خالدة في أدهان العيديد من الأفراد ، مما نتج عنه ظهور منظمات عالمية وأخرى محلية تدعو لضرورة حماية التراث والحفاظ عليه وذلك من خلال نشر الوعي لدى الأفراد وخاصة مع تطور ظاهرة التحضر ، إذ أنه يعتبر مورد من الموارد المهمة التي تقوم حول صناعة السياحة من خلال عملية تنمية التراث ، ولذلك أصبحت العديد من المدن تعظم التراث وتقدسه.

وبإنتشار منظمات المجتمع المدني كالجمعيات والتي توسعت نشاطاتها الصحية والتعليمية والسياسية والخيرية لتشمل أيضا الثقافية التي تقوم على حماية التراث وذلك من خلال المشاركة الشعبية التي تعد وقود العملية على أساس أن المجتمع المدني شريك في صنع القرار وطرف فاعل في عملية التمنية المحلية خاصة تنمية التراث.

هذه المشاركة هي عملية تفاعلية تأتي كترجمة عملية لأهمية الدور الذي تلعبه كل من المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخاصة في عملية التنمية المحلية المتعلقة بالمدينة ، من خلال حشد الجهود وتعبئة الموارد الذاتية ، هذه المشاركة التي تعتبر مهمة في وقتنا الحالي في التغلب على العديد من الصعاب ونقص هذه المشاركة قد يكون في بعض الأحيان نقص الوعي بضرورة المشاركة في مثل هذه العمليات إضافة إلى نقص المستوى المادي مما يؤدي بالأفراد الى العزوف عن المشاركة في هذه العملية.

وقد جاءت هذه الدراسة محاولة لتقصي والبحث في واقع هذه العملية ، من خلال معرفة مدى الإسهامات الفعلية التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني في عملية حفض التراث ، وقد انقسمت الدراسة إلى جانبين جانب نظري وقد تناول التراث النظري لموضوع الدراسة والأخر ميداني تناول الدراسة الميدانية وانقسمت الدراسة إلى أربعة فصول:

الفصل الأول يتعلق بالإطار العام للدراسة وقد شملت طرح موضوع الدراسة الذي اندرج منه التساؤل الرئيسي والفرضيات وأهداف وأهمية الدراسة وتحديد المفاهيم والدراسات السابقة.

أما في الفصل الثاني تناولنا فيه نشأة المجتمع المدني وتطوره وعناصر تكوينه وخصائصه ومكوناته ووظائفه وواقع المجتمع المدني في العالم العربي والجزائر.

فيما تمثل الفصل الثالث حول الجمعيات لنتطرق فيه إلى الحركة الجمعوية وخصائص الجمعيات إضافة إلى شروط التأسيس وإجراءاته كما تطرقنا أيضا إلى وظائف وأهداف الحركة الجمعوية وأخيرا موارد الجمعية.

في حين أن الفصل الرابع تناولنا فيه أهمية المنشآت التاريخية والقيم المختلفة للتراث الثقافي وتناولنا أيضا أهمية التراث وأنواع التراث والتحديات التي تواجه التراث والمنظمات الدولية المنظمة للتراث.

أما في الفصل الخامس فجاء بعنوان الإطار الميداني للدراسة وتضمن الإجراءات المنهجية للدراسة من حيث مجالات الدراسة (المجال المكاني والزماني والبشري) والمنهج المتبع والعينة المختارة وأهم الأدوات المستخدمة في جمع البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات ، ومن ثمة استخلصنا النتائج العامة للدراسة وفي الأخير الخاتمة والتوصيات المقترحة وكذا قائمة المراجع والملاحق.

1.الإشكالية:

يعد الموروث الثقافي على اختلاف أنواعه و مظاهره من العناصر التي تكتسي أهميه بالغه في تكوين هوية المجتمعات , فهو يعد مبعث فخر و اعتزاز للأمة و بوصفه حلقة الوصل بين الماضي و الحاضر. فهو يعبر عن المراحل التي تعاقبت على ذاكرة و تاريخ الأمة , و ما هو معروف أن معظم الدول العربية تزخر بموروث ثقافي ينبع من أصالة المجتمعات الإسلامية بصفة عامة و العربية بصفة خاصة , و يتنوع التراث الثقافي باختلاف مظاهره سواء كان تراث ثقافي لامادي و الذي يتمثل في مجمل الإبداعات الثقافية المنبثقة من الشعوب و هو يعد كمحصلة لتراكم الأفكار و الخبرات.

أما التراث المادي فهو يشمل مجموع المعالم و المباني الأثرية و غيرها من الأشكال إذ يعتبر هذا الأخير انه الشاهد المادي على تلك الحضارة , و يبرز لنا هذا النمط من التراث المادي في الحضارة العربية من خلال العمارة السلامية و التي تعد مرآة تنعكس عليها المقومات العربية حيث أنها تحمل العديد من القيم المعمارية التي تعبر عن قيم و دلالات رمزية مشتقة من خصائص الشعوب العربية

و الجزائر من بين الدول العربية التي تزخر بالمواقع الأثرية و المعالم التاريخية و الثقافية التي تعبر عن أصالتها , حيث انه و بفضل موجة التحضر التي شهدتها معظم دول العالم زاد الاهتمام بالتراث الثقافي لما له من أهمية في المجتمعات خاصة في المجتمع الجزائري خوفا من اندثاره وضياعه, حيث نص المشرع الجزائري على حماية التراث الثقافي منذ عهد الاستقلال إلى غاية وقتنا الحالي , إضافة إلى انضمام الجزائر لاتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي , حيث أن المناطق الأثرية أصبحت تعد قبلة للسياح الوافدين من مختلف دول العالم و هذا الأمر الذي من شانه أن يسهم في تطوير القطاع السياحي و الاقتصادي على حد سواء.

و ربما كان المجتمع المدني في الجزائر من الجهات التي أولت اهتمام بالموروث الثقافي , حيث شهدت الجزائر العديد من التكوينات المدينة إلى جانب المؤسسات الاجتماعية التطوعية التي عرفت خلال فترة الاستعمار إذ أبدت مؤسسات المجتمع المدني نشاطا وحركية , إلا أنه مع بداية مرحلة التحولات بدأت التشكيلات المدنية الحديثة بالظهور (مثل النوادي,الأحزاب والجمعيات) هذه الأخيرة التي تعد من أهم آليات المجتمع المدني التي برزت في مجال حماية التراث حرصا عليه من الاندثار والضياع , حيث تشير التقارير أن هناك دعما ماديا لفائدة هذه الجمعيات على الصعيد الدولي والمحلي ، إذ تقوم هذه الجمعيات بصون هذا التراث وذلك من خلال عدة إستراتيجيات تتجلى في إعادة ترميم و تأهيل المباني الأثرية وذلك لكي لا تفقد خصوصيتها و مميزاتها المعمارية والعمرانية إضافه إلى أنها تسعى إلى تجديد هذه المباني وذلك من خلال إضفاء الطابع العمراني الحديث على شرط عدم المساس بتصميمها الأساسي.

ومنطقة تمرنه بمدينة جامعة نموذج للمدينة التي تسعى للحفاظ على هويتها وتراثها المادي من خلال الجمعيات الموجودة بها وحمايته من المخاطر الطبيعية والبشرية والسؤال الذي تنطلق منه دراستنا هو: ما هي إسهامات المجتمع المدني في الحفاظ على التراث المادي في الوسط الحضري ؟

2.أسباب اختيار الموضوع:

1.2.الأسباب الذاتية:

- اهتمام الطالب بالمواضيع ذات الصلة بالموروث الثقافي المادي لأنها ضمن اختصاصه في علم الاجتماع الحضري.
- معرفة مدى اهتمام المجتمع المدني بالتراث العمراني بالمنطقة.
- معرفة الإسهامات التي تقوم بها الجهات المحلية مثل المجتمع المدني من أجل حماية المناطق الأثرية.
- إبراز المشاركة المجتمعية من طرف سكان المدن للمساهمة في حفظ قيمهم وعاداتهم من خلال المحافظة على تراثهم الثقافي المادي.
- الرغبة في تقديم حلول جزئية للمخاطر التي تهدد الموروث الثقافي بهدف المحافظة عليه.

2.2.الأسباب الموضوعية:

- طبيعة الموضوع في حد ذاته فهو مزيج بين التقليدي والحديث.
- محاولة إبراز مدى تداخل موضوع المجتمع المدني بالمجالات الاجتماعية والثقافية.
- ضعف الدراسات التي اهتمت بمجال التراث الثقافي المادي في شقه السوسيولوجي.
- عدم معرفتنا بالإسهامات التي يقدمها المجتمع المدني في مجال حفظ التراث.

3.أهمية الدراسة:

إن أهمية البحث تنتج من أهمية الظاهرة المدروسة وعلى قيمتها العلمية ومدى مشاركتها في إثراء المعرفة النظرية واستخدام نتائجها في الجانب الميداني وتتمثل أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- إبراز أهمية الموضوع في مجال علم الاجتماع الحضري.

- إبراز المكانة الكبيرة التي يحتلها التراث المادي في مجتمعاتنا.
- إبراز مدى مشاركة المجتمع المدني في عملية حفظ التراث وعليه حمايته من الاندثار.
- نقص الدراسات الجادة في مجال التراث المادي والمحافظة عليه.
- إثراء الرصيد العلمي من خلال تقديم أهم الحلول التي تساعد على حفظ التراث.

4.أهداف الدراسة:

إن الهدف من أي بحث علمي دائما هو تكوين معرفة قيمة يمكن الرجوع إليها في دراسات أخرى وتتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- التعرف على مجالات بروز المجتمع المدني خاصة المجال الثقافي بالمدينة.
- الإحاطة بواقع المجتمع المدني في مجال صون التراث.
- معرفة ما مدى إسهام المجتمع المدني في مجال الحفاظ على التراث المادي.
- التوصل إلى أهم النتائج وعرضها بهدف الوصول إلى الاستنتاجات والتوصيات اللازمة في مجال حفظ التراث.

5.تحديد المفاهيم:

1.5.المجتمع المدني:

إن للفظ المجتمع المدني مفهوم واسع , حيث تعددت التعريفات وتباينت وفق الاتجاهات التي تناولته , وفيما يلي سوف نعرض أهم التعريفات على مستوى العلوم الاجتماعية.

- تعريف المجتمع المدني لغة:

بالنسبة لكلمة مجتمع فهي مشتقة من فعل جمع يجمع ، واصطلاحا المجتمع هو مكان الاجتماع وفي قاموس المحيط يورد معنى المجتمع كهيئة اجتماعية وهي الحالة الحاصلة في اجتماع قوم لهم مصالح يشتركون فيها.

أما لفظ مدني فهو يحيل في اللغة العربية إلى المدينة في حين أن لفظ مدني في اللغة اللاتينية فإنه يستند في الفكر الأوروبي لعدة معان رئيسية هي بمثابة أضداد وله معنى الشعوب البدائية المتوحشة. (حواس، صفحة 19)

ويرى محمد الجابري في كتابه " في نقد الحاجة إلى الإصلاح " أن عبارة المجتمع المدني بالنسبة للغة العربية تكتسب معناها مما يقابلها وهو المجتمع البدوي , وهو نفس المعنى الذي دفع ابن خلدون

لجعل مقدمته تدور على قسم كبير منه أي الفروق بين صفات الحضر وصفات البدو وما يترتب على كل منها بالنسبة لنشوء الدولة , وبما أن القبيلة هي المكون الأساسي في البادية العربية فمعنى (المجتمع المدني) يصبح المقابل المضاد (المجتمع القبلي). (حواس، صفحة 20)

- تعريف المجتمع المدني اصطلاحا:

فقد عرف عابد الجابري المجتمع المدني على أنه " المجتمع الذي تنظيم فيه العلاقات بين أفراد على أساس الديمقراطية ". (حواس، الصفحات 19-20)

إن الاستعمال الشائع لمفهوم المجتمع المدني في الوطن العربي يطرح في تحديدات متباينة بنية ومضمونا , ومهما تكن هذه الاختلافات سواء من حيث بنيتها أو من حيث دلالاتها , فإنها ترجع في الواقع إلى تصورين أساسين لمفهوم المجتمع المدني وهما :

التصور الأول للمفهوم من المنظور الواسع الذي يستوعب البني والمؤسسات التقليدية والحديثة , فيعرف المجتمع المدني على أنه مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركز وسيطا بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام ألقيمي في المجتمع من ناحية , والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى.

انطلاقا من هذا التصور فإن مؤسسات المجتمع المدني تشمل المؤسسات التقليدية الاجتماعية مثل العشيرة والقبيلة والنقابات والأحزاب والتعاونيات... الخ.

أما التصور الثاني للمفهوم من المنظور الضيق والذي يحصر المجتمع المدني في المؤسسات الحديثة , وفي هذه الحالة يعرف بمجموعة المنظمات والممارسات التي تنشأ بالإرادة الحرة لأفراد أي مجتمع في استقلال نسبي عن المؤسسات الإرثية مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة من ناحية , وعن الدولة من ناحية أخرى , أي المجتمع المدني هو المجتمع الذي تقوم فيه الدولة المؤسسات بالمعنى الحديث , ويكون فيه القضاء مستقلا.وكذلك الأحزاب ومختلف النقابات. (سلاطنية و حميدي، 2014، صفحة 22)

- التعريف الإجرائي للمجتمع المدني:

يعرف المجتمع المدني على أنه جملة من المؤسسات والمنظمات أو الجمعيات التقليدية والحديثة على حد سواء , والتي تسهم بطريقة مباشرة وفعالة في خدمة المجتمع من خلال تحقيق أغراض محددة بهدف تحقيق التنمية المحلية.

2.5.الجمعيات:

يتخذ مصطلح الجمعية عدة معاني مختلفة مثل المنظمات الأهلية , المؤسسات الاجتماعية ,ا لمنظمات التطوعية , المنظمات غير الحكومية وفيما يلي سوف نوجز أهم التعريفات لهدا المفهوم.

عرفها محمد غيث عاطف بأنها : جماعة متخصصة ومنظمة تنظيما رسميا ,تقوم من أجل تحقيق هدف معين غير الحصول على الربح المادي. (شاوش اخوان، 2003-2004)

أما معجم علم الاجتماع فقد عرفها بأنها : وحدة اجتماعية مستقلة تخضع لقوانين تحددها وتحكمها علاقات سلوكية بين الأفراد ولها مجموعة أهداف مشتركة. (مديني، 2011، صفحة 24)

أما المشرع الجزائري فقد عرف الجمعية بأنها تمثل اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيين وعلى أساس تعاقدي ولغرض غير مربح. (مديني، 2011، صفحة 24)

التعريف الإجرائي : يمكن القول بأن الجمعية هي إحدى مؤسسات المجتمع المدني التي تنشط في مجلات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية لأغراض غير ربحية , وينظم إليها الأفراد بمحض إرادتهم بشكل تطوعي , هدفها تفعيل المشاركة الشعبية وتخضع لقوانين كغيرها من المؤسسات الأخرى.

3.5.التراث الثقافي المادي:

قال تعالى : (و أورثكم أرضهم و ديارهم و أموالهم و أرضا لم تطئوها و كان الله على كل شيء قدير) (سورة الأحزاب الآية 27)

- تعريف التراث لغة:

نجد مصطلح التراث مأخوذ من كلمة إرث ومعناه التركة التي يخلفها الشخص لورثته من أموال عند موته , ونفهم من هذا المصطلح وجود شيء مملوك لشخص ما , وبالرجوع إلى أصل الكلمة نرى أن مصطلح الممتلكات يستمد جذوره من مصطلح الملك , وهو كل ما يحوزه الشخص من أموال أو حتى الممتلكات العقارية والمنقولات.

يقول ابن منظور عن مادة (ورث) في معجمه لسان العرب "الورث والورث والإرث ، الوراث والتراث واحد ، و الورث والتراث والميراث : ماورث ، وقيل الورث والميراث هو المال ، والإرث في الحسب ، والتراث : مايخلفه الرجل لورثته ". (منظور، صفحة 4809)

- تعريف منظمة اليونسكو:

عرفته على أنه الميراث والمقتنيات المادية وغيرا لمادية التي تخص مجموعة ما أو مجتمع لديه موروثات من الأجيال السابقة , وظلت قيمته حتى الوقت الحاضر ووهبت للأجيال المقبلة.

يعد الموروث الثقافي تعبيرا جليا للهوية الوطنية في أي بلد , وفيما يلي سوف نتطرق إلى تعريف مبسط له. (سويلم، 2018، صفحة 241)

- يقصد بالتراث الثقافي المادي : كل الأشياء التي من صنع الإنسان أو يستخدمها للتوافق مع البيئة وقد تتدرج عنه الأشياء من أواني فخارية التي استخدمها الإنسان البدائي , أي أن التراث الثقافي المادي هو كل ما يستطيع أن يلمسه الإنسان من عناصر وأشياء التي تخضع دائما لعامل الغير المستمر والتي سعى الإنسان لاكتسابها أو اختراعها من أجل إشباع حاجاته الإنسانية.

6.دراسات سابقة:

نظرا لطبيعة الموضوع وخصوصية العلمي التراث الجزائري , فقد اقتصرنا على دراسات جزائرية.

الدراسة الأولى:

عنوان الدراسة : المجتمع المدني والتنمية المحلية(جمعية الأحياء بمدينة بسكرة نموذجا).مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية ل :شاوش أخوان جهيدة , كلية الآداب والعلوم الاجتماعية , قسم علم الاجتماع جامعة محمد خيضر بسكرة سنة 2003>2004.

أما عن إشكالية الدراسة فهي حول المجتمع المدني ودوره في التنمية المحلية , أما عن التساؤل الرئيسي حول دور المجتمع المدني ودوره ,أ ما التساؤلات الفرعية فتتمثل في مامدى مساهمة جمعية الحي في تنمية المجتمع المحلي , وما هي العراقيل التي تحد من مساهمة جمعيات الأحياء في التنمية المحلية.

أما المنهج المستخدم في هذه الدراسة فقد اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تطور العمل الجمعوي , أما العينة فقد تمثلت في شكلين الأولى عينة حصصية خاصة برؤساء الأحياء المعنية من خلال طريقة كرة الثلج , أما الثانية فقد كانت عينة عشوائية المصادفة , وأما الأدوات الخاصة بجمع البيانات فتمثلت في : الملاحظة البسيطة وقد استخدمت لتحقق من المعلومات المعطاة , إضافة إلى الاستمارة واستخدمت لمعرفة أراء الأفراد القاطنين بالحي , والمقابلة التي أجريت مع رؤساء الجمعيات.

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى :

- التعرف على بداية ظهور الجمعيات وتكاثرها والأسباب التي جعلتها تتكاثر.
- إبراز الإمكانيات والطاقات الكامنة والهامة التي تتوفر عليها الأحياء للمساهمة الجادة في عملية التنمية المحلية.
- إبراز أهم العراقيل التي تعترض عمل الجمعيات التي تتمثل في عراقيل مادية , نقص الإعلام بين السكان , غياب الدافع للانجاز لدى الجمعيات , عدم تعاون السلطات المحلية , غياب ثقافة المشاركة , تدني مستوى تمثيل الجمعية للسكان , نقص التأطير والوعي القانوني الجمعوي.

الدراسة الثانية: عنوان الدراسة : المجتمع المدني وحماية البيئة في الجزائر واقع وآفاق

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام , تخصص قانون البيئة,كلية الحقوق والعلوم السياسية,قسم الحقوق , جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2015 2014.

تتمحور إشكالية الدراسة عن دور المجتمع المدني في حماية البيئة بالجزائر , أما عن أهداف الدراسة فهي تهدف إلى الإحاطة بجملة من الأمور منها تطور المجتمع المدني الجزائري ,وكيفية تأسيس الجمعيات البيئية ومقومات نجاحها.

أما عن التساؤل الرئيسي فيتمثل في : هل استطاع هذا الأخير (المجتمع المدني) حماية البيئة والمحافظة عليها ؟ وتندرج تحته أسئلة فرعية تتمثل في : ماهو المركز القانوني للمجتمع المدني في الجزائر وما هي الإستراتيجية التي اعتمدتها الدولة لحماية البيئة في الجزائر بالنظر إلى حالة البيئة وأهم التحديات التي تواجهها , وكيف يسهم المجتمع المدني في حماية البيئة وما مدى فعاليته , وهل أستطاع أن يلعب دورا مؤثر في تصويب توجهات الإدارة صاحبة القرار نحو القضايا البيئية بمختلف أشكالها ؟.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لجمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة محل البحث من خلال تحليل النصوص القانونية والأحكام القضائية , إضافة إلى الاستعانة بالمنهج التاريخي لتتبع التطور التاريخي لأهم المفاهيم الواردة في الدراسة , بالإضافة إلى المنهج النقدي والمقارن باعتبار المقارنة جوهر المنهج العلمي من خلال مقارنة تجارب المجتمع المدني الجزائري بتجارب الأمم الأخرى ,

وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها :

- تمكين المجتمع المدني (الاستقلالية والموارد المالية) حتى يتمكن من لعب دور محوري في معالجة القضايا البيئية مع تنسيق وتوزيع الأدوار بين مختلف الأطراف.
- السيطرة على الأوضاع للتدهور البيئي أي القضاء على أسبابه بوضع التشريعات اللازمة وتفنيدها.
- تكوين الكفاءات اللازمة لبناء استراتيجيات قائمة على إدراك المشاكل الحقيقية والمتنوعة لكل منطقة.

الدراسة الثالثة : عنوان الدراسة : المجتمع المدني ودوره في التنمية الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتراء في العلوم , كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية , قسم العلوم الاجتماعية , شعبة علم الاجتماع , تخصص علم الاجتماع الاقتصادي , جامعة أبو بكر بلقا يد تلمسان ,سنة 2014, 2014.

تتمحور إشكالية الدراسة حول المجتمع المدني ودوره في التنمية الاقتصادية , تهدف الدراسة إلى دراسة التكوين التاريخي لبناء المجتمع المدني في الجزائر وتحليل عناصر البناء وخصائصه ووظائفه , واختبار دور المجتمع المدني في التنمية لا الاقتصادية من خلال إبراز أهمية نظام الأوقاف في تنمية المشروعات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة , واكتشاف المعيقات والتحديات التي تواجه ذلك.

ويتمثل التساؤل الرئيسي فيما يلي : مامدى توافر واكتمال الشروط الاجتماعية، الثقافية و السياسية لإنتقال المجتمع الجزائري إلى مرحلة مابعد النظام الاشتراكي , وهل كانت إدارة النخبة الحاكمة جادة ومخلصة في إنجاز هذا الانتقال ؟

انطلقت الدراسة من فرضيات مفاده :

أن المتجمع المدني الجزائري لا يساهم مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية مما جعله قليل التأثر غير قادر على تحقيق التغيير, وهذا ينطبق أيضا على نظام الأوقاف في الجزائر الذي تطابق في أزمة مع المجتمع المدني الجزائري من حيث هشاشة بنائه وضعف مساهمته في تنمية المشروعات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة.

وقد أتبعت هذه الدراسة منهجية علم الاجتماع الديناميكي التي قد تكون أنسب المنهجيات والمنظورات السوسيولوجية لتحليل ومقارنة الإشكاليات المرتبطة بهذا الموضوع.

وقد وصفت في هذه الدراسة جملة من أدوات البحث الميداني المتمثلة في الملاحظة بالمشاركة والمقابلة وتناول مجال اختبار الفرضيات , الجمعيات المحلية وتحديد الجمعيات الدينية على مستوى مدينة ندرومة ولاية تلمسان.

ويمكن تلخيص نتائج الدراسة فيما يلي:

إن الانتقال السياسي والاقتصادي الذي شهدته الجزائر مع مطلع عقد التسعينات من القرن العشرين كان انتقالا قسريا لم يتم التخطيط له مسبقا وإنما كان استجابة لضغوط خارجية حركت العوامل الداخلية من أجل المطالبة بتغير النظام السياسي والاقتصادي القائم.

أما الاستنتاجات حول المجتمع المدني فقد ظهر مفهوم المجتمع المدني الجزائري في الجزائر أواخر الثمانينات من القرن العشرين في المرحلة التي كان فيها النظام السياسي الجزائري يعيش أزمة في تجربته الاقتصادية.

7.فرضيات الدراسة:

للفروض أهمية كبيرة في البحوث الميدانية فهي عبارة عن إجابات مؤقة عن التساؤلات فيه دليل الباحث لتوجهه إلى الحقائق التي يبحث عنها بدلا من تشتت جهوده دون غرض محدد ، وقد تضمن موضوع دراستنا فرضيتين هما:

- يسهم أعضاء مؤسسات المجتمع المدني في القيام بحملات التوعية حول حماية التراث .
- تشارك مؤسسات المجتمع المدني في جهود صيانة وإعادة تأهيل التراث.

تمهيد:

لقد حظي المجتمع المدني بإهتماما وا سعا من طرف الباحثين والعلماء ، وذلك نظرا للدور الكبير الذي يلعبه على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي ، وفي مجالات شتى منها السياسي والاقتصادي والاجتماعي خاصة في ظل التطورات والتغيرات التي يشهدها العالم.

1.نشأة المجتمع المدني وتطوره:

نشأ المجتمع المدني لأول مرة في الفكر اليوناني الإغريقي حيث أشار إليه أرسطو باعتباره مجموعة سياسية تخضع لقوانين ، أي أنه لم يميز بين الدولة والمجتمع المدني ، فالدولة في الفكر الأوربي القديم يقصد بها مجتمع مدني يمثل تجمعا سياسيا أعضاؤه المواطنون يعترفون بقانون الدولة ويتصرفون وفقا له. (زين العابدين، 2015، صفحة 23)

وقد بدأ يبرز حين رأى الناس أن الملكية المطلقة للحكم لا تتفق مع المجتمع المدني ، ومن ثم لا يمكن أن تكون صورة من صور الحكم المدني التي نشأت من وجود شخص واحد ، هو القاضي والحاكم والمدعي ... لذلك كان لابد من وجود سلطة معروفة يلجأ إليها الفرد في المجتمع إذ أصابه أي ضرر أو نشب أي خلاف ، ويجب على الفرد في المجتمع أن يطيعها. (زين العابدين، 2015، صفحة 23)

حيث أن المجتمع المدني يعمل على خلق التوازن بين الحكم والمصالح العامة للأفراد ، وإلا فكيف يمكن أن يؤخذ حق الضعيف امتدت إليه يد القوي ، حيث لا يمكن أن يخرج أحد عن نطاق المجتمع المدني ، إلا الملجأ والملاذ الذي يلجأ إليه الإنسان مما قد يصيبه من أذى وفي ظل وجود مجتمع مدني يوكل فيه التشريع إلى هيئات جماعية من الناس ، يخضع لقرار كل فرد في الدولة أي كانت قوته ومنصبه ، فالغاية من المجتمع المدني المذكور تتمثل في تحقيق الأمن والسلام وتجاوز حالة الارتباك والتقاتل التي تنشأ سابقة لنشأة المجتمع المدني. (زين العابدين، 2015، صفحة 23)

والمتتبع لمفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي القديم يجد أن هذا المصطلح قد استخدم مند زمن بعيد حيث تحدث أرسطو من خلال ما أسماه الفضاء الاستشاري ، ومع بداية عصر النهضة وانبثاق الليبرالية السياسية ، تزايدت محاولات تحديد المفهوم خاصة من حيث طبيعة علاقته بمفهوم الدولة ، خاصة أن الدراسات السياسية والفلسفية الجادة لمفهوم المجتمع المدني قد ظهرت بدء من القرن السابع عشر، ويبدو أن الهدف من تلك الدراسات هو محاربة السلطات السياسية والاستبدادية. (مصطفى، 2008، صفحة 20)

ومع ظهور أراء توماس THOMAS هوبز HOBBES وجون ولوك JHON LOCKE ، حيث ذهب هوبز إلى إقامة تعارض تام بين مفهوم المجتمع المدني وحالة الطبيعة معتقد أن الانتقال من الحالة الأخيرة التي هي حالة الحرب الكل ضد الكل إلى المجتمع المدني يقتضي تخلي كل الأفراد عن حقهم في

ممارسة القوة ، الشخص الواحد يكون له منصب من الصلاحيات مايكفي للتخلص من حالة الحرب المزرية. (مصطفى، 2008، صفحة 20)

وجاء بعد توماس هوبز جون لوك مؤكد على ضرورة حرية الأفراد داخل الدولة ومن ثم جاءت فكرة الربط بين المجتمع المدني والدولة ، وهذا ما أدى إلى بروز فكرة المواطنة ، وهذا ما اتضح في فكر هيوم في إنجلترا وكانط في ألمانيا وجون جاك روسو في فرنسا ، فقد حاول كل منهم تحديد فكرة المجتمع المدني عن طريقته الخاصة. (مصطفى، 2008، صفحة 20)

إن فكرة المجتمع المدني عند روسو قامت على أنقاض المجتمع الطبيعي في محاولة الإنسان التعويض عن النظام الطبيعي الذي أخد يتلاشى لأسباب عديدة بنظام من صنع الإنسان.

وتأسيسا على ما سبق فيمكن التأكيد على الرغم من تعدد وتباين الآراء السياسية حول مفهوم المجتمع المدني فإنه بإمكاننا أن نميز بين اتجاهين أو نزعتين (مصطفى، 2008، صفحة 21):

نزعة أنجلو سكسونية تميل إلى ضرورة الفصل بين مفهوم المجتمع المدني والدولة ويمثلها الاسكتلندي أدم فيغرسون ADAM FERUSSON ، الذي أعطى المجتمع المدني دور المنتج للقيم الأخلاقية الاجتماعية ، وبين نزعة ألمانيا تدعو إلى اندماج المجتمع المدني في الدولة ويمثلها هيجل HEGEL.F الذي ذهب إلى أن بإمكان الدولة الكلية وحدها توحيد المصالح المختلفة التي يعبر عنها المجتمع المدني. (مصطفى، 2008، صفحة 21)

2. عناصر تكوين المجتمع المدني:

إنه يلزم لوجود أي من منظمات المجتمع المدني مجموعة من العناصر التي لا تخرج عن حدود ماجاء بمضمون التعاريف المتعددة لهذا المفهوم , وهي لا تخرج عن توافر أربعة عناصر أساسية , وهذه المكونات تتمثل فيما يلي: (زين الدين، 2014، صفحة 49)

1.2.البيئة الطبيعية:

وهي كل ما يتعلق بالمنطقة التي يشغلها المجتمع من حيث التكوين والموقع والتضاريس وكل مايحيط بها من ظروف طبيعية ومناخية.

2.2. البيئة الاجتماعية:

وهي الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه أفراد المجتمع وهذه البيئة الاجتماعية تنعكس عليهم في نقل التراث الاجتماعي والثقافي , وبمعنى أخر هي مجموعة العناصر التي تحدد شعب الدولة وتميزه عن

شعوب الدول الأخرى من لغة , وعادات وتقاليد وأعراف والتراث الثقافي والحضاري المتوارث من جيل إلى جيل عبر مئات وآلاف السنين.

3.2.المكون البشري:

وهم مجموعة الأفراد الذين يشكلون الطاقة البشرية في المنظمة أو الجمعية أو المؤسسة أو النقابة التي تعد من أمثلة المجتمع المدني.

4.2.العلاقات الاجتماعية:

وهو رابع مكون من مكونات المجتمع المدني والذي يتمثل في العمليات والتفاعلات التي تمثل النشاط الذي تقوم به المنظمة في داخلها والناجمة عن تفاعل الأفراد مع بعضهم البعض في البيئتين الطبيعية والاجتماعية والعمل كفريق واحد من أجل بلوغ الهدف أو الأهداف، ويعد هذا المكون من أهم الأركان أو المكونات التي تكون منظمة أو جمعية. (زين الدين، 2014، صفحة 52)

3.مقومات المجتمع المدني:

يقوم المجتمع المدني على عدة اعتبارات ومقومات لابد أن تتوفر فيه وتتأسس حتى نصف هذا الكيان بأنه مجتمع مدني منها. (الجيلاني، 2014، صفحة 223)

1.3.الطوعية:

وهو فكرة تقوم على أن كل عضو في المجتمع المدني يقوم بعملية طوعية وفقا لإرادته الحرة , المستقلة ولا يجبره أحد على القيام بأي عمل لا يرضاه.

2.3.المؤسسية:

هي أن أي عمل يقوم به أعضاء المجتمع المدني يكون مؤسسا ويخضع لضوابط معينه , ويندمج في مؤسسات وجمعيات , تملأ الفراغ الذي قد يوجد بين الدولة والأسرة,والمجتمع فهده الجمعيات هي التي يصب فيها الأفراد طموحاتهم وأغراضهم ومطالبهم وهي تخضع لقوانين تنظمها بصورة رسمية.

3.3.الاستقلالية:

لابد أن يتوفر شرط الاستقلالية في هده الجمعيات والمؤسسات فهي تقوم بأداء أعمالها بصورة مستقلة عن أي جهاز للدولة ولا تكون تابعة لأي إدارة رسمية تسيرها أو تشرف عليها , بل هي تتمتع بالاستقلالية التامة وتعمل بحرية كاملة.

4.3.الترابط:

مفهوم المجتمع المدني ليس مفهوما مستقلا , يعيش منفرد عن باقي المفاهيم الأخرى , بل هو أشد الارتباط بالكثير من المفاهيم الأخرى كمفهوم حقوق الإنسان والمواطنة والتعددية الحزبية , وحرية التعبير.

5.3.التعددية التنظيمية:

وتعني وجود المكونات والعناصر المختلفة للمجتمع المدني أو على الأقل عدد كبير منها حيث أن هذه المكونات تمثل البنية التحتية للمجتمع المدني وينتقى وجود هذا المجتمع بدونها. (عامر و المصري، 2015)

6.3.التعددية الفكرية:

من خصائص المجتمع المدني باعتباره إفراز النظرية الليبرالية بالطبع إنه متعدد وتعددي ، والتعدد يعني التنافر، الصدام ، والصراع فهو مجتمع يقوم على تظامنات جزئية تعمل على تجاوز هذا التناقض وجعل هذا المجتمع يعمل كوحدة واحدة. (عامر و المصري، 2015)

4. خصائص المجتمع المدني:

هناك أربعة معايير يمكن من خلالها تحديد مدى التطور والتقدم الذي بلغته مؤسسات المجتمع المدني فيما بينها وهي على النحو التالي:

1.4.القدرة على التكيف:

ويقصد بها قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها , ويأخذ هدا التكيف ثلاثة أنواع:

أ. التكيف الزمني: ويقصد به استمرارية المؤسسة مدة طويلة .

ب. التكيف الجيلي: ويقصد به استمرارية المؤسسات وفقا لتعاقب الأجيال خاصة على مستوى القيادة وظهور نخب متجددة ومتنوعة.

ج. التكيف الوظيفي: وهو قدرة المؤسسة على إحداث تعديلات على مستوى أنشطتها وذلك قصد التكيف مع الظروف الجديدة وعند تطبيق هذا المعيار على مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي نلاحظ بأن العديد من المؤسسات في الوطن العربي تتميز بطابع المرحلية , حيث تتوارى بعد فترة قصيرة على تأسيسها , كما أن الكثير من المؤسسات لم تخفق في تكيف أساليبها فقد بل أخفقت أيضا في القيام بوظائفها الأساسية.

2.4.الاستقلالية:

بمعنى أن لا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجمعيات أو الأفراد أو تابعة لها بحيث يسهل السيطرة عليها ولابد أن تحقق المؤسسات استقلالية من الناحية الإدارية والتنظيمية والمالية ، كما يتمتع بالحرية بالاستقلالية , ولكن الملاحظة أن معظم مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي تخضع للحكومات بالدرجة أو أخرى.

5.4.التعقيد:

يقصد بذلك تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسية , بمعنى تعدد الهيئات التنظيمية من ناحية ووجود وحدة ترابية داخلها وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها من خلاله من الناحية الأخرى , ويلاحظ على كثير من المؤسسات في الوطن العربي بنيتها التنظيمية ومن ناحية وانعدام انتشارها القومي بل القطري وتركزها في العاصمة أو المدن الكبرى دون الأقاليم والمناطق الريفية.

6.4.التجانس:

بمعنى عدم وجود صراعات والنازعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها وكلما كان مرد الانقسامات بين القيادات داخل المؤسسة إلى أسباب عقائدية تتعلق بنشاط المؤسسية.

5.مكونات المجتمع المدني:

المجتمع المدني نشأ عن طوعية بهدف إشباع حاجات البشر وتأكيد دواتهم والعمل على تعبئتهم بحيث يشكلون كتلة ضاغطة تسعى لتحقيق أهداف خاصة بأعضائها , سواء كانت هذه الأهداف ذات طبيعة سياسية أو ثقافية أو اقتصادية أو مهنية , ويتكون المجتمع المدني من: (سلاطنية و حميدي، 2014، صفحة 25)

1.5.منظمات تقليدية:

وهي المنظمات التي عرفتها المجتمعات منذ الأزل والتي تختلف عن المنظمات الإرثية التي ينتمي إليها الإنسان بشكل تلقائي دون اختيار منه (كالأسرة والقبيلة والعشيرة) ، ومنها نقابات الحرف والصنائع نقابات التجار والأوقاف والزوايا.....وغيرها ، والتي كانت عبارة عن تنظيمات مستقلة إلى حد كبير عن سلطة الدولة ، وكان الإنظمام إليها طوعا بإرادة الفرد الحرة ، وقد لعبت أدوار هامة في المجتمعات التقليدية. (شايب ذراع، 2011، صفحة 61)

2.5.منظمات حديثة:

وهي مايميز المجتمعات الحضرية عموما ، غير أنها لا تقتصر عليها،ونذكر منها:

الأحزاب السياسية:

إن الظاهرة الحزبية تعد أحد المقومات الرئيسية للحياة السياسية الناضجة أو المكتملة , ويساعد تأمل البنية الحزبية على إطلاع الباحث على التركيب الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ,و أيضا على العلاقات بين القوى الاجتماعية والإيديولوجيات السائدة في المجتمع وأساليب العمل والسياسي والحزبي وكيفية أداء الوظائف المختلفة للنظام السياسي.

النقابات المنهية:

تعتبر النقابات المهنية بأنواعها المختلفة من المكونات الرئيسية للمجتمع المدني , بل أنها تشكل أحيانا نواة هذا المجتمع نظرا لأنها ليست كالأحزاب المدعوة في لحظة ما للمشاركة في السلطة وأقسماها.

ويرى البعض أن النقابات المهنية أكثر تعتبر عن روح المجتمع المدني مقارنة بالأحزاب السياسة , حيث تختلف فيها الاتجاهات والمدارس المذاهب.

المنظمات غير الحكومية:

يعرفها البنك الدولي أنها منظمات خاصة مستقلة جزئيا أوكليا عن الحكومات وتتسم بصورة رئيسية بأن لها أهداف انساسية أو تعاونية أكثر من أكثر من كونها تجارية تسعى بصورة عامة إلى تخفيف المعاناة أو تعزيز مصالح الفقراء أو حماية البيئة أو توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية أو الاضطلاع بتنمية المجتمعات , فهي منظمات تطوعية إرادية معلبة لها شكل مؤسس ودائم تنشأ بإنفاق غير حكومي فيما بين الأفراد أو الجماعات.

- منظمات حقوق الإنسان.
- تجمعات الأساتذة .
- المنظمات الطلابية.
- المنظمات النسوية .

6.وظائف المجتمع المدني:

كما تعددت معاني المجتمع المدني وعناصره , تتعدد أيضا وظائفه وأدواره في المجتمع وهذا التعدد يفسر لنا مدى أهمية المجتمع المدني بالنسبة للمجتمعات , وعموما تتمثل وظائف المجتمع المدني فيما يلي: (خليل، 2015-2016، صفحة 153)

– تحقيق النظام والانضباط في المجتمع: فهو أداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط سلوك الأفراد والجماعات تجاه بعضهم البعض , ويكفي في هذا الصدد الإشارة إلى أن كل منظمة أو جمعية تضع مجموعة من القواعد بخصوص الحقوق والواجبات التي تترتب على الفرد نتيجة لانضمامه إلى عضويتها ويعتبر التزام الأعضاء بهذه القواعد شرط لقبولهم داخل المنظمة واستمرار يتهم فيها.

– التمثيل وتحقيق الديمقراطية: فهو يوفر قناة للمشاركة الاختيارية في المجال العام وفي المجال السياسي , كما تعد منظمات وجمعيات المجتمع المدني أداة للمبادرة الفردية المعبرة عن الإرادة الحرة والمشاركة الإيجابية النابعة من التطوع وليس التعبئة الإجبارية التي تفرضها الدولة على المجتمع للتظاهر بالتمتع بالجماهيرية والتأييد الشعبي , وتقوم منظمات المجتمع المدني باختلاف أنواعها بتوسيط العلاقة بين الفرد والدولة.

– التنشئة الاجتماعية والسياسية:يعتبر المجتمع المدني مدرسة للتنشئة السياسية وفق ما تقتضيه مبادئ الديمقراطية ,فهي تزود أعضائها بقدر لا بأس يه من المهارات والفنون التنظيمية والسياسية والديمقراطية , وبحكم ما تنطوي عليه من حرية نسبية في تنظيم الاجتماعات والحوار والمنافسة لاختيار القيادات فإن أعضاءهذه التنظيمات يتلقون ويمارسون قدرا من الثقافة والسياسة التي لا تتاح عادة في نطاق الأسرة والمدرسة أو العمل , وهي الحالات التي يتاح فيها قدر من الحرية السياسية في المجتمع.

إضافة إلى ذلك هناك وظائف أخرى نذكر منها:

– الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق.

– الوساطة والتوفيق.

– التعبير والمشاركة الفردية والجماعية.

– ملأ الفراغ وحالة غياب الدولة أو انسحابها.

– توفير التكافل الاجتماعي.

– توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين.

– تحقيق التنمية الشاملة.

7.واقع المجتمع المدني في الدول العربية:

رغم الحديث في السنوات الأخيرة عن المجتمع المدني في مجتمعاتنا العربية إلا أننا من الصعب أن نجد مجتمعا مدنيا في المنطقة العربية قادر على فرض إرادته أو رغباته أو تأثيره على قرارات الدولة كما

هو في الدول الغربية والشرقية فمن الصعب أن نجد في المنطقة العربية مجتمعا مدنيا مستقل عن الدولة , وقادر على التأثير فيها. (سلاطنية و حميدي، 2014، صفحة 25)

إذ تزخر المنطقة العربية باختلافات تبدو واضحة أحيانا , ليس من حيث وجود المجتمع المني فيه فحسب , وإنما من حيث تنوع وفاعلية أدواره ونشاطاته وقدرته على أن يكون مؤثر قراراته وآلياته ، وإذا ما قبلنا بوجود بعض المنظمات غير الحكومية الأهلية المستقلة عن الدولة , والفاعلة وربما المؤثرة في بعض قرارات الدولة ، فإن هده المنظمات لا تبدو في الأقطار العربية الأخرى , وبدرجات مختلفة قادرة على أن تكون تابعة للدولة. (سلاطنية و حميدي، 2014، صفحة 26)

وإذا اعتبرنا ماهو قائم من منظمات المجتمع المدني من أحزاب ومنظمات سياسية ونقابية ومهنية في بعض أقطار الشمال العربي مجتمعا مدنيا فإن ذلك لا ينطبق على بعض المنظمات غير الحكومية في العديد من الأقطار العربية الأخرى.

فمنظمات المجتمع المدني ما هي إلا منظمات حديثة الشكل والمضمون وهي في ذلك منظمات تطوعية لا ربحية , بمعنى أن الداخلين فيها هم أعضاء وفق أرادتهم وخيارهم الشخصي ولم تفرض عليهم انتماءاتهم القبلية أو العائلية .....

فمساحة الحرية المتاحة في الوطن العربي تظل محدودة مقارنة بمواقع كثيرة في العالم , فسلطة الدولة لازالت مطلقة وغير خاضعة للمساءلة أو التداول. (سلاطنية و حميدي، 2014، صفحة 26)

8.واقع المجتمع المدني في الجزائر:

تعتبر الجزائر جزء من الوطن العربي إذ لايمكن الحديث عن المجتمع المدني فيها بمعزل عن صيرورة التجربة التاريخية التي أفرزت الوضع الحالي للمجتمع المدني ككل , وربما الحديث عن المجتمع المدني الجزائري في كثير من جوانبه تكرار عنه فيما يتعلق به في معظم بلدان الوطن العربي , فالجزائر أيضا قد خبرت المجتمع المدني كظاهرة قبل تداوله كمصطلح على المستوى الخطابي. (شاوش، 2003-2004، صفحة 32)

وقد شهد المجتمع الجزائري العديد من التكوينات المدنية التقليدية مند قرون عدة كالمساجد, ودور العبادة , والزوايا , والأوقاف.....إلى جانب بعض التنظيمات الأهلية التي تعرف خاصة لدى المجتمعات الأمازغية مثل تجمعات أو تويزة وغيرها من المؤسسات اجتماعية الطوعية التي كانت تسهم إلى حد كبير في إرساء قواعد الذات وحل مشاكل المجتمع دون اللجوء إلى الدولة ومؤسساتها , هذا النمط من المؤسسات المدنية عرف نشاطا وحركية في المجتمع الجزائري حتى فترة الاستعمار الفرنسي أين شهد المجتمع بداية مرحلة من التحولات التي ارتبطت بظروف الاستعمار والمقاومة الشعبية ومحاولة طمس الهوية

الثقافية للمجتمع الجزائري , وهو ما انعكس عل المجتمع المدني الذي بدأت مؤسساته التقليدية تتلاشى بالتدرج , مع أنها لم تختفي نهائيا ولا يزال العديد منها قائما في المجتمع الجزائري الحديث , وفي أواخر القرن التاسع عشر بدأت بعض التشكيلات المدنية الحديثة في الظهور مثل الجمعيات, النوادي , الأحزاب..... والتي برزت إلى الوجود بشكل جلي وكبير خاصة في العقود الأولى من القرن العشرين مثل حزب نجم شمال إفريقيا , حزب الشعب..... وغيرها من المنظمات التي برزت على الساحة السياسية والاجتماعية الجزائرية بدايات القرن العشرين ,و التي كانت جهودها موجهة بشكل أساسي إلى مواجهة الدولة المستعمرة ومحاولة التخفيف من المعاناة الشعبية المقهورة , وقد أسهمت هده التنظيمات بشكل كبير في الحفاظ على مقومات الأمة والدعم الاجتماعي والسياسي والثقافي للمجتمع. (شاوش، 2003-2004، صفحة 33)

لم تظهر الحاجة إلى وجود مجتمع مدني في الجزائر المستقلة حديثا , حيث تبنت الدولة النظام الاشتراكي الذي يحمل في طياتها شعارات العدالة والمساواة....الخ مما جعل مؤسسات المجتمع المدني تتلاشى بانتفاء أسباب وجودها , وفي ظل سلطة تفرض وصايتها على الشعب في كل كبيرة وصغيرة , وتقييد حريته في التعبير والمبادرة وتشكيل تنظيمات شعبية,وحتى تلك المنظمات القليلة التي كانت قائمة منذ الاستقلال حتى الثمانينات كانت خاضعة للحزب الحاكم والتابعة له. (شاوش، 2003-2004، صفحة 33؛ شاوش، 2003-2004)

لقد فتح المجتمع المدني في الجزائر في هذه المرحلة من تاريخ الجزائر مجمل مقوماته في ظل روح الإتكالية لدى الشعب والتي خلقتها ممارسات الدولة الوصية على الشعب غير واع وغير ناضجا سياسيا ,ل م تظهر الحاجة إلى وجود تنظيمات توازي عمل الدولة ومجهداتها وتملأ الفراغ الذي تعجز عنه الدولة وتوجهاتها.

إلى جانب المؤسسات التقليدية العرفية التي عرفها المجتمع الجزائري منذ القدم والتي ينحصر نشاطها عموما في مستويات محلية ضيقة إلى جانب بعض التنظيمات السياسية السرية. (شاوش، 2003-2004، صفحة 34)

وقد شكلت أحداث أكتوبر 1988 تحولا تاريخيا في مسار المجتمع المدني الجزائري , حيث فسح الدستور الجديد 1998 مجالا لانتعاش المجتمع المدني إذ أقر التعديدية الحزبية وحرية تكوين الجمعيات وحرية العبير , وتبنت الدولة مشروع التحول الديمقراطي الذي كان عاملا أساسيا في الإشارة للاهتمام بالمجتمع المدني وانتشاره الواسع كمفهوم على مستوى الخطاب الفكري والسياسي والإعلامي. (شاوش، 2003-2004، صفحة 34)

لقد انسحبت الدولة من العديد من المجالات التي كانت تشغلها وتفرض هيمنتها على المجتمع تاركة مجالا فارغا وراءها لتشغله العديد من التنظيمات التي ظهرت وتزايدت بشكل سريع حتى بلغت في وقت

قياسي حجما مذهلا , غير أن أغلبية التنظيمات تمارس نشاطاتها على مستويات محلية , وتعتبر الحركات الإسلامية أهم التنظيمات التي شغلت مساحة هامة من الفراغ الذي أفروه تخلي الدولة عن أدوارها.

لقد تميز المجتمع المدني الجزائري حتى بداية الألفية الثانية بالحجم الكبير سواء على مستوى الجمعيات التي بلغت فيما تشير إلى بعض الأرقام إلى سبع وخمسين ألف (57000) جمعية اجتماعية أو على مستولى الأحزاب التي يقارب عددها الستين حزبا وغيرها من مختلف المؤسسات المدنية , دون إهمال المؤسسات التقليدية التي لا زالت موجودة رغم تضاؤل حجمها ودورها , غير أن هدا الحديث عن تزايد حجم المجتمع المدني لا يمكن بالضرورة إسقاطه على حجم نشاطه أو تأثيره في المجتمع , هو مع هدا الحجم يعاني العديد من الصعوبات التي تحد من تأثيره. (شاوش، 2003-2004، صفحة 35)

خلاصة:

ومنه نستخلص أن المجتمع المدني يشكل حلقة الربط بين الدولة وبين المجتمع باعتباره مجال واسع للتعبير عن الرأي والميدان لتجسيد الأفكار ، فقد باتت مؤسسات المجتمع المدني ضرورة حتمية في الدولة لضمان استقرارها في ضل التغيرات التي تشهدها البلاد.

تمهيد:

تمثل الجمعيات أساس المجتمع المدني في المجتمعات الحضرية في كثير من دول العالم ، حيث أصبحت الجمعيات من أبرز الظواهر الإيجابية في مجتمعاتنا المعاصرة ، وذلك لما لها من الدور الإنساني الذي تلعبه في جميع المجالات ، مؤدية بذلك إلى تعزيز الروابط الاجتماعية بين فئات المجتمع محاولة خلق مجتمعات متوازنة وقادرة على تسيير مختلف مشاكلها.

1.تاريخ الحركة الجمعوية في الجزائر:

لقد مرت الحركات الجمعوية بعدة مراحل , وفيما يلي سنحاول الكشف عن مراحل سيرورة النشاط الجمعوي إبتداءا من مرحلة السيطرة الاستعمارية من 1830الى 1962 والذي يمثل بداية تاريخ استقلال الجزائر وبداية مرحلة الدولة الوطنية والتي انتهت بأحداث أكتوبر 1988والإعلان عن مرحلة جديدة في تاريخ الجزائر والموسومة بالانفتاح السياسي والاقتصادي والتي يمكن تقسيمها إلى مرحلتين , مرحلة العشرية السوداء والتي شهدت أوضاعا سياسية وأمنية حرجة مما أدخل البلاد في دوامة العنف , ثم مرحلة مابعد العشرية التي نعيشها حاليا. (بن يحي و طعام، 2015، صفحة 204)

الحركة الجمعوية من 1830الى1962:

لقد كان اعتماد الجزائر مرتكزا على المؤسسات التقليدية التي عرفتها قبل تواجد الاستعمار الفرنسي المتمثلة في الزوايا والجمعيات الدينية والعشائرية المختلفة التي باتت السلطات الفرنسية على دراستها وفهم أنظمتها و تسييرها و إستغلالها كوسيلة للتحكم في المجتمع للسيطرة عليه , كما أن تكوين الجمعيات اقتصر في العشرينات الأولى من الاستعمار, على نخبة من الأوروبيين وفي الميدان الفلاحي ووسط المعمرين 1840 وكان ينعدم فيها التأطير القانوني , كما أن البعض منها كان يسيرها مدنيين وعسكريين أوروبيين وكان يحكمها بدافع السيطرة وانطلاقا من وجهة عنصرية , أما السكان المحليين كانوا يتميزون بوعي شعبي وروح جماعية عالية لاسيما في الأرياف وخاصة قبل الثورة. (بن يحي و طعام، 2015، صفحة 205)

كانت بداية ظهور الجمعيات حسب قانون الجمعيات الفرنسي الصادر بتاريخ 1901/07/05 الذي يوضح كيفية إنشاء وتسيير الجمعيات وتم بالفعل تأسيس جمعيات مختلفة من رياضية , ثقافية وموسيقية وازدهرت في ظل أحكام القانون الاستعماري على الجزائر ووجدت تنظيمات تحمل الطابع الإداري وتعمل على تنظيم نفسها على شاكلة المجتمع الأوروبي , أما فيما يخص الأهالي الجزائريين فالتنظيمات كانت مقامة في المجال الرياضي والفني ولكن كان الهدف من إقامتها ليس ترقية المستوى الاجتماعي

ومحاربة الفقر والفقراء بقدر ما كانت في صالح المستعمر الذي عمل على قيامها , وكانت موجهة لخدمة شرائح اجتماعية خاصة. (بن يحي و طعام، 2015، صفحة 205)

ثم ظهرت جمعيات ذات نزعة وطنية للنضال ضد المستعمر وكان هد بعد ظهور الجمعيات الرياضية الإسلامية التي أخدت بعدا رمزيا لأنها كانت الوجه المعاكس للجمعيات الرياضية التي أسسها الأوربيون , ولأنها كذلك واسط للعمل الوطني الذي كان يترسخ شيئا فشيئا ثم ظهرت جمعيات دينية كانت منعوتة بالإسلامية وكانت تتميز عن الجمعيات الأوربية من خلال التسمية.

وبالرغم من أن تشكيل الجمعيات كان في إطاره القانوني وكانت الحرية المطلقة في ممارسة العمل الجمعوي إلا أن النظام الاستعماري نفسه كان العقبة أمام ممارسة العمل الجمعوي مما يعكس أن القوانين هذه كانت في صالح الأقلية الأوروبية , لكن ما يميز الجمعيات الجزائرية هو الدور الذي لعبته في تأكيد الهوية الثقافية المتميزة عن الآخر الأوروبي المختلف ثقافيا وعقائديا ولغويا , حيث إستمر هذا الدور حتى بعد الاستقلال , أما بعد الاستقلال فقد سجلت الإحصائيات 11000جمعية مابين 1962و1987 أما مرحلة بعد الثمانينات وخاصة بعد أحداث أكتوبر 1988 عرفت مرحلة الانفتاح وظهور المجتمع , تكتسي هذه المرحلة مكانة هامة في تاريخ الحركة الجمعوية نظرا لأهمية الأحداث والتغيرات التي عرفتها الجزائر خلالها. (بن يحي و طعام، 2015، صفحة 205)

2.خصائص الجمعيات :

تتمثل خصائص الجمعيات في العناصر التالية : (معمري، 2016-2017، الصفحات 16-17)

1.2.خاصية الاتفاق :

إذا كان عنصر الاتفاق يعد من خصائص الجمعية , إلا أنه يسبق بخطوات تتمثل في تجمع والتقاء للأفراد الراغبين في تأسيس جمعية , وبذلك يضفي على الجمعية صفة الاتفاق التعاقدي الذي بمقتضاه يقوم مجموعة من الأفراد بتسخير معارفهم ووسائلهم لتحقيق غرض معين.

2.2.الجمعية تجمع أشخاص :

الجمعية هي مجموعة من الأشخاص سواء كانت طبيعية أو معنوية تتحد إرادتهم سعيا لبلوغ هدف مشترك وتمثل الجمعية الاشتراك في المعارف أو في النشاطات , فالجمعية لا يمكن أن تتكون من فرد واحر, لأن من شأن ذلك أن يعدم صفة التجمع والمشاركة مع الأخريين.

3.2.خاصية الاستمرارية :

إن عنصر الاستمرارية أو الديمومة هو مايميز الجمعية عن الاجتماع العمومي المؤقت وهذا ما ذهب إليه الفقيه BURDEAU بقوله " القيام باجتماع لايهدف سوى إلى التفكير وتنوير جماعة , بينما يتوخى من تأسيس جمعية معينة التشاور والعمل المشترك , كما يميز عنصر الاستمرارية الجمعية عن التحالف الذي يتجسد في إنشاء وفاق يجمع العمال علاوة على ذلك فإن عنصر الاستمرارية يضفي على الجمعية الطابع العضوي , حيث تعد مؤسسة ينتمي إليها الأعضاء بصفة قانونية تحددها القوانين الأساسية والداخلية للجمعية ".

4.2.خاصية الهدف :

نصت أحكام مختلف القوانين والجمعيات وكذلك التعارف الفقهية إلى تحديد هدف الجمعية سلفا وذلك من خلال تبيان غاية الجمعية التي لا تدر عليها ربحا ولغرض غير مربح... فالنصوص القانونية تتحدث عن التعاون المشترك بين الأفراد المكونين للجمعية لتسخير معارفهم ووسائلهم لغرض غير مربح ويتحدد هذا الغرض في القانون الأساسي للجمعية ولم يشترط القانون أن يكون هدف الجمعية تحقيق منفعة عامة أو لصالح العام فقط , إذ يمكن أن يكون هدف الجمعية تحقيق مصلحة فكرية ثقافية , اجتماعية , حيث يسمح للجمعية باختيار هدفها بكل حرية.

3.شروط العضوية في الجمعيات:

أما شروط الإنتساب الى الجمعية فقد نص عليها المرسوم رقم 2989حول تنظيم الجمعيات الصادر في 17مارس سنة 1972 والذي ينص في المادة 12 على شروط العضوية في الجمعية وهي كالتالي : (مشروب، 2011، صفحة 37)

- أن يتعاطى ضمن النطاق الجغرافي المحدد للجمعية عملا له علاقة بأغراضها ونشاطاتها.
- أن لا يتعاطى عملا يتنافى ومصلحة الجمعية.
- أن لا يكون عضو في تعاونيتين لهما غاية واحدة إلا إذا كان يتعاطى أعمالا في مناطق هاتين الجمعيتين وبسائر الأحوال يمتنع عليه أن يكون عضو في تعاونيتين غايتهما الأصلية التسليف.
- أن يكون قد أتم الثامنة عشرة من عمره.

4.إجراءات تأسيس الجمعيات في ظل القانون06/12 :

إن الوجود القانوني للجمعية يتطلب جملة من الإجراءات القانونية الواجب توفرها وعلى الأشخاص الراغبين في تأسيسها الالتزام بها بغية الحصول على الاعتماد , وقد نصت المادة السادسة من ذات القانون بقولها : تؤسس الجمعيات بحرية من قبل أعضائها المؤسسين ويجتمع هؤلاء في جمعية عامة تأسيسية , وتتم المصادقة فيها على القانون الأساسي للجمعية من خلال الجمعية العامة التي تضم جميع الأعضاء الذين تتوفر فيهم شروط التصويت المحددة في القانون الأساسي للجمعية. (بن ناصر، 2014، صفحة 258)

ويجب أن تتضمن القوانين الأساسية للجمعيات على ما يلي:

- هدف الجمعية ، تسميتها ومقرها.
- نمط التنظيم ومجال الاختصاص الإقليمي.
- حقوق وواجبات الأعضاء.
- شروط وكيفيات انخراط الأعضاء , وانسحابهم وشطبهم وإقالتهم.
- الشروط المرتبطة بحق التصويت للأعضاء.
- قواعد وكيفيات تعيين المتدربين في الجمعيات العامة.
- طريقة انتخاب وتحديد الهيئات التنفيذية.
- قواعد النصاب والأغلبية المطلوبة في إتحاد قرارات الجمعية.
- قواعد وإجراءات دراسة تقارير النشاط والمصادقة عليها.
- القواعد والإجراءات المتعلقة بتعديل القوانين الأساسية.
- جرد أملاك الجمعية من قبل محضر قضائي في حالة نزاع.

كما لا يمكن تتضمن القوانين الأساسية للجمعيات بنود أو إجراءات تميزية تمس بالحريات الأساسية للأعضاء.

5.وظائف وأهداف الحركة الجمعوية:

يعتبر العمل الجمعوي الفعال من السمات المميزة للمجتمعات الحديثة والدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني عامة والجمعيات الخاصة ، وتعتبر وسيط اجتماعي للتنمية والتحديث وأداة أنسب للمساهمة في إيصال انشغالات المواطنين للسلطات الحاكمة بطريقة سلمية ولا يكون ذلك إلا من خلال الوعي السياسي والثقافي للمنخرطين في المجتمع المدني عامة والجمعيات خاصة ومدى مشاركتهم التطوعية الفعالة في بناء مجتمع متكامل الأدوار وخاصة في المراحل الانتقالية التي تمر بها المجتمعات والدول التي

تحاول تغيير بنيتها الاقتصادية ونظامها السياسي من الاشتراكية إلى اقتصاد السوق. (بن يحي و طعام، واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري، 2015، صفحة 207)

كما أن تكامل الأدوار الاجتماعية في إطار العمل الجماعي يسهل تحقيق الأهداف المنشودة وخاصة إذا كان نابعا من إدارة جماعية وتدعمه سيادة شعبية مبنية على ركائز سلمية وينجذبون إلى هذه الدوائر الاجتماعية كأعضاء فاعلين لأن الفرد وحده لا يستطيع تحقيق أهدافه مهما أوتي من مواهب للنهوض بمجتمعه ، ولذا يعتبرا العمل الجمعوي الجماعي كأقوى صوت معبر عن الإرادة الجماعية.

إن وظائف الجمعيات تتمثل في إحدى الإجراءات التالية : (بن يحي و طعام، واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري، 2015، صفحة 211)

- تحويل الطاقات الخاملة أو العاجزة اختياريا و اضطراريا إلى طاقات قادرة ومنتجة.
- تجميع وتنظيم وتنسيق الجهود التطوعية للمواطنين وتوجيهها جماعيا للعمل الاجتماعي في مختلف الميادين.
- سد الفراغات في الخدمات الحكومية وتوسيع قاعدتها تحقيقا لمبدأ الكفاية والوصول بها إلى المناطق المحرومة وفقا لمبدأ العدل والمساواة.
- تحقيق التنشئة السياسية للمواطنين وتنمية الشعور بالمسؤولية الجماعية والتجاوب مع المصلحة العامة.
- توسيع شبكة العلاقات الاجتماعية وتدعيم الإرادة الجماعية للمساهمة في تنمية المجتمع المحلي.
- التعامل مع الفئات المهمشة وإدماجها في المجتمع.
- جذب المواطنين إلى قلب عملية التنمية المستدامة.

6.موارد الجمعية:

▪ موارد تمويل الجمعية:

تعتبر الموارد المالية أو الإعانات إحدى أهم العلاقتان بين الدول والجمعيات بحيث يكون للجمعيات ذمة مالية مستقلة عن ذمة أعضائها وتتكون من أموال عينية أو نقدية وقد عدد قانون الجمعيات مصادر الموارد المالية للجمعية فيما يلي : (بامحمد، 2018، صفحة 265)

الموارد الداخلية:

تتمثل في اشتراكات الأعضاء ، و في هذا الشأن المشرع الجزائري يقدم سقف معين للمبلغ المالي الواجب دفعه من قبل العضو كاشتراك وكذا العائدات المرتبطة بأنشطة الجمعية فقد سمح المشرع الجزائري للجمعية بالقيام بأنشطة مختلفة يمكن أن تعود بمبالغ مالية ، وتمثل هذه العائدات مورد مالي يساهم في تحقيق أهداف الجمعية.

الموارد الخارجية: وتشتمل على

- التبرعات :

يمكن أن تتحصل الجمعيات على عائدات بجمع التبرعات وهدا ضمن الشروط التي حددها التشريع لجمع التبرعات وهنا يجب أن تجمع التبرعات بناء على ترخيص وتلتزم بالتصريح عن حصيلة تلك التبرعات للسلطات العمومية بالإضافة إلى الصدقات والوقوف , فالإسلام قد أرسى الوسائل الرامية للتكافل الاجتماعي فهو باب من أبواب التطوع وذلك بتشريعه لوسائل التكافل التطوعية مثل:

- ✓ الزكاة : وتعد الزكاة من أركان الإسلام وقد حث سبحانه عز وجل على إتيانها والمقصود منه عمل الخير والسمو بروح التسامح والتعامل الإنساني مما يقضي على الفوارق والتفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع.
- ✓ الهبات والوصايا : تعتبر الهبات التي صفتها تسمح لها بتلقي مثل هذه الموارد بشكل كبير لكن المشرع وضع بعض الشروط التي يتوقف عليها قبول الهبات والوصايا المثقلة بالأعباء أو المتوقفة على شروط.

ومع ذلك فإن المشرع يسمح بأن تقبل الهبات والوصايا الثقيلة بالأعباء والمتوقفة على شروط شريطة أن لا تتعارض هده الشروط والأعباء مع القانون الأساسي للجمعية أو مع القانون الإداري المفعول.

- **الموارد البشرية:**

تعد الموارد البشرية من أبرز مدخلات الجمعيات لما تقوم به من إدارة وتنفيذ لمختلف العمليات التي تهدف لتحقيق أهداف الجمعيات على اختلاف مجالاتها,لدلك تمثل الموارد البشرية الركيزة الأساسية في نجاح اعمل الجمعيات على اختلاف مجالاتها ,فإدارة الموارد البشرية في الجمعيات بعدة عمليات لتوفير متطلبات العمل,ومن أبرز الأنشطة والمهام التي تقوم بها هي:تقوم بتعويض النقص في الموارد المهمة الأخرى كالموارد المالية والتقنية,وبالتالي فإن وجود العنصر البشري وتنميته بمثابة القيمة المضافة لعمليات المنظمة,لدى فإنها تشكل القلب النابض لبقية الموارد الأخرى والمسير لها.

خلاصة:

من خلال تناولنا في هذا الفصل لتاريخ الحركة الجمعوية وأهم وظائفها ، والتي بدورها عملت على

تنظيم المجتمع من خلال العمل التطوعي والإنتقال من التنظيمات التقليدية العشوائية التي كانت تفتقد إلى التنظيم مما جعلها تنظيمات دون فائدة كبيرة ، إلى أن أصبحت في عصرها الحديث تنظيمات ذات درجة عالية من التنظيم وفق أسس تنظيمية معاصرة تمنكها من تحقيق أهدافها المنشودة.

تمهيد:

يعد التراث ثروة ثقافية وحضارية تراكمت عبر القرون ، حيث أنه من الممتلكات الثمينة لدى الشعوب , والتي بدورها تعد أحد رموز بقاء الأمة , وأحد مؤشرات قدرتها على الاستمرارية والتواصل بين الأجيال , كما أنه يعتبر من القيم الإنسانية والروحية التي يجب أن تحظى بالمحافظة وذلك لما لها من فائدة لجميع الشعوب.

1.أهمية المنشآت التاريخية

المنشآت التاريخية أصبحت محور وهدفا لكثير من البحوث والمؤتمرات والمتخصصين والذي أظهر ضرورة التحرك السريع للحفاظ على الثروة المعمارية التي تأثرت الكثير منها سواء بعوامل الإهمال والزمن أو الزلازل.

ووضع منهج شامل للحفاظ على هذه الثروة القومية من خلال مشروعات الترميم والصيانة وإعادة التأهيل ويأخذ في الاعتبار القيمة التاريخية والثقافية لهذا التراث المعماري ، ويؤكد عوامل الأمانة والمتانة ومراجع سياسات تنمية موارد الدولة ، ونظرا لما تملكه المدينة من ثروة أثرية تعتبر الأولى في العالم، وشمولية العصور بمعنى تمثيلها لكثير من الحقب للتاريخ الإنساني ، مما يعطي للسياحة الأثرية أهمية في خريطة التنمية الاقتصادية.

ولعل ظهور الاهتمام بالمباني التاريخية والأثرية على سطح الاهتمام للعيان ومشاركة الجماهير في المحافظة على التراث الهام إلى جانب أهميته من ناحية صناعة التراث ورفع مستوى الدخل وتخفيض نسبة البطالة والمحافظة على هوية المجتمع والشعوب إلا أن نتائجه هو بعث الروح القومية واعتزاز المواطن بتاريخه العظيم لما يعطي في النفس والحاضر وتفعيل الانتماء العاطفي والنمو الترفيهي التجاري ويدفع للعمل لمستقبل أفضل تطورات ونظريات المحافظة على التراث بحذ ذاته وامتدت لتشتمل البيئة المحيطة بالنسيج العمراني للمناطق التاريخية ولم يتعدى مفهوم الصيانة والمحافظة على حدود المبنى في حد ذاته. (إبراهيم، 2010، صفحة 17).

2.القيم المختلفة للتراث الثقافي:

التراث العمراني لا يعني فقط المعالم والمواقع التراثية والمدن التاريخية بل يشمل الفنون والحرف التقليدية ، وقد تعددت قيمة وأهمية التراث الثقافي علي القيم التاريخية ، الثقافية ، الاقتصادية ،الفنية وغيرها، والتي سوف يتم استعراض بعضها كالآتي : (إبراهيم، 2010، صفحة 19)

1.2.القيمة التاريخية والحضارية للتراث الثقافي:

الخاصية الأساسية للتراث انه يمثل ذكريات الماضي ، وقيمته التاريخية تعبير عن عصر معين أو عن حدث معين في تاريخ البشرية الطويل وهو يمثلها في ذاته ، وكثير من الأشياء المختلفة لها طابع وخصائص نستطيع أن نجدها في المواقع واللقى الأثرية لها أهميتها وقيمتها لأنها تعتبر الوثيقة والقيمة التاريخية موجودة في كل عمل معماري وفني ، وهو يحمل نفس في الوقت أثر شخصية الفنان الذي قام بعمله. (إبراهيم، 2010، صفحة 21)

2.2.القيمة العلمية:

المادة العلمية التي يمدنا بها التراث ونقوشه المتنوعة سواء كانت مكتوبة أو غير مكتوبة ، تعكس وتعبر عن الكثير من الأحداث التاريخية والأنشطة المختلفة في شتى المجالات الحضارية. (إبراهيم، 2010، صفحة 20)

3.2.القيمة الفنية:

مفهوم القيمة الفنية للتراث كعمل فني هام جدا لكنه غير محدد تماما ، فإن قيمة التراث الفنية هي إحدى خصائص التراث التي تتوازى مع قيمته التاريخية ، وتظهر في عناصر عديدة ذلك أنها لا تمثل قيمة فكرية خالصة أي لا تمثل شيئا يتكون على أساس من المعلومات وتجميعها ، كما يمكن في بعض الأحيان دراستها والحكم عليه بطريقة موضوعية. (إبراهيم، 2010، صفحة 21)

3.أهمية التراث:

تتنوع أهمية التراث العمراني حيث يحمل أهمية متنوعة للمجتمع ويمكن شرحها في المحاور التالية : (طارق و حسن، 2017)

1.3.الأهمية الثقافية للتراث:

يعد التراث الثقافي لبنة مهمة لبناء صروح وحدة الأمم وتماسكها ، فالتراث يعكس جانبا من جوانب الهوية الوطنية للدول و ذلك من خلال إبراز دورها التاريخي وأصالة شعبها وحضارتها ، مما شجع العديد من الدول على المحافظة على تراثها العمراني والمعماري من خلال مؤشرين أساسيين هما :

المؤشر الزمني:

ويعبر عنه تاريخ المبنى ، حيث يزداد هذا المؤشر بزيادة عمر المبنى التراثي.

المؤشر الرمزي:

الذي يرتبط بعدة عوامل مثل : مدى تعبير المبنى التراثي عن عصره وتاريخه ، ندرة المبنى وتميزه مقارنة بمباني أخرى لنفس الفترة الزمنية ومدى أصالة مواد المبنى ونسبة التغيرات فيه. (طارق و حسن، 2017، صفحة 43)

2.3.الأهمية الاجتماعية:

تبرز أهمية التراث الثقافي من المنظور الاجتماعي في المنافع والفوائد الاجتماعية محصلتها النهائية منافع اقتصادية ، عندما تشغل هذه المعالم كموارد ثقافية في صناعة السياحة والاستثمار السياحي مما يعني إعادة الحياة إلى المواقع والمباني التاريخية وربط المجتمعات بتراثها وثقافتها. (طارق و حسن، 2017، صفحة 43)

3.3.الأهمية العمرانية والفنية:

تتبع أهمية مواقع ومعالم التراث العمراني من أنها تحوي مباني قديمة لتحديد الأهمية،ومن خلال هده القيمة والأهمية يمكن تفسير انجذاب العديد من الناس لمناطق ومواقع التراث العمراني ، ويضم التراث العمراني الكثير من الأسس والمبادئ العمرانية التي لابد من الوقوف عندها والقياس عليها للمساعدة في تطوير البيئة العمرانية المعاصرة ، على مستوى المدن والتخطيط العمراني وعلى مستوى الأبنية. (طارق و حسن، 2017، صفحة 44)

4.3.الأهمية الاقتصادية:

من أهم السمات التي ميزت المناطق التراثية على مر العصور الجانب الاقتصادي الذي أعطاها تميزا ، لذا يجب أن تراعي عمليات الاستثمار على الاستفادة من هدا الجانب مرة أخرى ، ويجب أن لا يقتصر هذا النشاط الاقتصادي على الجوانب السياحية فقط بل يجب أن تكون هناك منظومة اقتصادية متكاملة ، ويرجع الهدف من العملية الاستثمارية بالمناطق التراثية إلى محاولة إحياء القيم التراثية والمجتمعية لهذه البيئات وليس الهدف منها الربحية فقط ، على أن يكون هناك جزء من العائد الاقتصادي لعملية الاستثمار بهدف الترميم والصيانة للمباني وهو الهدف الرئيسي من عملية الاستثمار، ومن خلال تتبع التطور السياحي الدولي يمكن القول بأن السياحة ساهمت بشكل كبير في اقتصاديات كثير من الدول ، حيث أصبحت السياحة عاملا من عوامل التنمية الاقتصادية المهمة بنتيجة للعوائد الاقتصادية. (طارق و حسن، 2017، صفحة 44).

في الواقع هناك أهمية وقيمة اقتصادية عالية للتراث تتمثل في : (طارق و حسن، 2017، صفحة 45)

- التراث العمراني أحد الموارد المستدامة : من الخصائص المميزة لمباني التراث العمراني القائمة أنها تمثل موارد يمكن استثمارها بدلا من إنشاء مبان جديدة لتعود بالفائدة على المستثمر بتوفير قيمة الإنشاءات وفي الوقت ذاته حافظت على التراث العمراني في المواقع.

- التراث العمراني وسيلة لتوفير المزيد من فرص العمل : إن الاستثمار في مواقع التراث العمراني يؤدي إلى الكثير من المنافع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الناتجة من مشاريع إعادة تأهيل وتوظيف العديد من المباني التراثية ، وبالتالي استقرار السكان نتيجة ارتباطهم بوظائفهم التي أتاحت لهم مشاريع استثمار التراث العمراني.
- التراث العمراني وسيلة لإحياء المهن والحرف التقليدية : تنشأ في الموقع التراثي المستثمر أو إلى جواره ورش ومصانع صغيرة لصناعة ما يتطابق (أو حتى ما يتشابه مع ماهو قديم وتراثي) مثل التحف والمشغولات اليدوية وغيرها مما توجد فرص عمل للمجتمع.
- التراث جاذب لاستثمار القطاع الخاص : يعتبر استثمار القطاع الخاص لمباني التراث العمراني القائمة أحد المجالات الاستثمارية المطلقة على المستوى العالمي , سواء كانت مباني التراث العمراني مأهولة كليا أو جزئيا أو غير مأهولة.
- أهمية المشاركة الشعبية والمجتمعية : يشجع التراث العمراني المجتمع المحلي على الاستثمار في ترميم مباني التراث العمراني ومع اكتمال تنفيذ المشروع وتتحقق للمجتمع فرص عمل لتشغيله.

4.أنواع التراث:

نذكر من أنواع التراث الثقافي ما يلي : (عزوق، صفحة 2)

1.4.التراث المادي الثابت:

ويتمثل في المعالم الأثرية والمواقع الأثرية منها المباني ذات الطابع المدني والديني والعسكري والتي تتميز بقيمتها وطابعها الأثري والتاريخي والمعماري والجمالي ، وعموما فهي تشمل جميع المعالم التاريخية والمجمعات الحضرية أو الريفية ومنها المعالم التاريخية الظاهرة فوق سطح الأرض والتي ارتبطت بحادثة مهمة أو شخص مهم وهي تعتبر ضمن الموارد التراثية ، وتتفاوت أهمتها تبعا لعمر المعالم ونوعه وحالته. أما عن المجموعات الحضرية أو الريفية والتي يطلق عليها القطاعات المحفوظة ، فهي عبارة عن منطقة تجمع لمجموعة من المباني التاريخية كالقصبات والمدن والقصور والقرى والمجمعات السكنية التقليدية التي لها أهمية تاريخية. (عزوق، صفحة 2)

وبالرجوع إلى المادة 8 من القانون 98-04 نجد المشرع الجزائري أقر بضرورة جرد وتصنيف مجمل الممتلكات الثقافية العقارية. (سويلم، 2018، صفحة 244)

2.4.التراث المادي المنقول:

ويتمثل في القطع المنقولة والتحف الفنية والناتجة عن الاستكشافات والأبحاث الأثرية في البر وتحت الماء ومنها القطع الخزفية والفخارية والكتابات الأثرية والعملات والأختام والحلي والألبسة التقليدية والأسلحة والمخطوطات ووثائق الأرشيف. (عزوق، صفحة 3)

ولقد نظم المشرع الجزائري الممتلكات المادية المنقولة في نص المادة 5من القانون 98-04 تشمل الممتلكات المنقولة على وجه الخصوص مايأتي : (سويلم، 2018، صفحة 245)

-نتائج الاستكشافات والأبحاث الأثرية في البر والماء.

-الأشياء العتيقة مثل المصنوعات الزخرفية والكتابات.

-اللوحات الزيتية والرسوم المنجزة باليد.

-العناصر الناجمة عن تجزئة المعالم التاريخية.

3.4.التراث اللامادي:

ويتمثل في الموارد الثقافية والمعارف والابتكارات وممارسات المجتمعات ، وللتراث اللامادي أهمية كبيرة للاهتمام به في ظل العولمة والتحول الاجتماعي ، فهو تعبير صادق عن عادات وتقاليد وثقافة الشعوب وهويتها وانتمائها الحضاري. (عزوق، صفحة 3)

5.التحديات التي تواجه مباني التراث العمراني:

يوجد العديد من العوامل التي أدت إلى تدهور مناطق التراث العمراني منها عوامل طبيعية ، بشرية ، اجتماعية ، اقتصادية ، ثقافية ، عمرانية وإدارية وسوف نتناول أهم هذه العوامل بشكل مختصر. (طارق و حسن، 2017، صفحة 42)

1.5.عوامل الطبيعية:

وهي العوامل الناتجة من خصائص البيئة الطبيعية المتمثلة في الإشعاع الشمسي ، والمناخ من حرارة ورياح ، وأمطار والكوارث الطبيعية ، من فيضانات وزلال وصواعق وبراكين والمشكلات البيولوجية ومنها الحيوانات الضارة والطيور والزواحف والحشرات والنباتات والكائنات. (الهياجي، 2016، صفحة 90)

2.5.عوامل بشرية :

تتمثل باعتداء البشر على مواقع التراث الثقافي والتي سببت لتلك المواقع خسائر جسيمة مثل الحرائق الناجمة من جراء الإهمال وأعمال الهدم والتخريب والسرقة والترميم الخاطئ والحروب والمشروعات التنموية. (الهياجي، 2016، صفحة 91)

3.5.عوامل اجتماعية:

مثل غياب الوعي الثقافي والاجتماعي بأهمية القيمة التاريخية والتراثية والجمالية لتلك المناطق وغياب الإحساس بالانتماء بالاظافة إلى النمو السكاني نتيجة القيمة العقارية المرتفعة في تلك المناطق. (طارق و حسن، 2017، صفحة 42)

4.5.عوامل اقتصادية:

منها إهمال الصيانة الدورية اللازمة لحفظ المباني التراثية وهدم المباني التراثية نتيجة القيمة العقارية المرتفعة في تلك المناطق. (طارق و حسن، 2017، صفحة 42)

6.المنظمات والاتفاقيات الدولية المنظمة للتراث:

أول محاولة للدفاع والحفاظ على المباني الأثرية كانت في (مجتمع حماية المباني القديمة)(SPAB)(SOCIETY FOR THE PROTECLIO OF ANCIENT BUILDINGS) في بيان عام 1877، البيان يتكون أساسا من نداء إلى وضع مبدأ الحماية مكان الترميم.

وتعود بدايات إنشاء تشريعات الحفاظ على التراث في العالم إلى النصف الأول من القرن العشرين،فبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى 1914-1918 حيث تعرضت المباني والمواقع التاريخية والأثرية للقارات مما أدى إلى تحطيم معظمها ولذا تنبه المجتمع الأوروبي إلى ضرورة الحفاظ على هدا التراث الحضاري،ولذا سنت القوانين والمعاهدات للحفاظ على التراث ،لذا ظهر أول ميثاق نتيجة الحرب العالمية الأولى وطبيعة الدمار الذي حل بالممتلكات والموارد الثقافية(ميثاق أثينا للحفاظ على المعالم التاريخية)1931. (إبراهيم، 2010، صفحة 31).

1.6.منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم:(اليونسكوUNESCO)

أنشئت اليونسكو عام 1945 ومقرها باريس ، وتعد من أهم الهيئات الدولية المعنية بحماية التراث الثقافي في العالم ، فقد قامت بوضع استراتيجيات والسياسات والبرامج الهادفة ، وسعت إلى إيجاد وبلورة حلول المواثيق والمعاهدات المتعلقة بصون وحماية التراث الطبيعي. (الهياجي، 2016، صفحة 92)

2.6.المجلس الدولي للمتاحف(أيكوم ICOM):

مؤسسة دولية غير حكومية أسستها اليونسكو في عام 1956 ، وهي تهتم بصورة رئيسية بالعرض المتحفي والمقتنيات المتحفية وقد أقر المجلس عدد من الاتفاقيات التي تنظم امتلاك القطع الأثرية والتراثية ، والطرق المشروعة لامتلاكها واستبدالها فضلا عن طرق التبادل المتحفي وحفظ القطع الأثرية وكيفية صيانتها وترميمها. (الهياجي، 2016، صفحة 93)

3.6.الصندوق العالمي للآثار:

تأسس الصندوق العالمي للآثار في عام 1965 وهو منظمة دولية غير ربحية ، مقرها نيويورك ولندن لها مركز إقليمي في باريس ويتلقى طلبات المساعدة المقدمة من الأطراف المعنية في جميع دول العالم من أجل المحافظة على مواقع التراث الثقافي. (الهياجي، 2016، صفحة 93)

4.6.صندوق التراث العالمي(WHF):

أنشئ صندوق التراث العالمي بموجب اتفاقية حماية التراث العالمي 1972 ويمول هذا الصندوق من المساهمات الإجبارية والطوعية التي تقدمها الدول الأعضاء ، أو المنظمات الخاصة أو الأفراد. ويستخدم الصندوق لتلبية الطلبات التي تقدمها الدول الأعضاء لتأمين حماية التراث الثقافي الموجود على أراضيها أو تلبية الاحتياجات العاجلة لصون الممتلكات المدرجة في قائمة التراث العالمي المعرض للخطر أو تقديم الدعم الفني في صيانة الآثار والمباني التراثية. (الهياجي، 2016، صفحة 93)

5.6.لجنة التراث العالمي:(WHE)

هي واحدة من اللجان المرتبطة بإدارة التراث الثقافي العالمي والتي انبثقت عن اتفاقية اليونسكو لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي في عام 1972وتعمل مند عام 1976 والغرض من الاتفاقية هو تعيين التراث الثقافي والطبيعي ذي القيمة العالمية الاستثنائية ، وحماية والمحافظة عليه وإصلاحه ونقله للأجيال المتعاقبة. (الهياجي، 2016، صفحة 93)

7.المنظمات الخاصة بالتراث الثقافي في العالم العربي والإسلامي:

1.7.المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم(ALECSO):

تأسست عام 1945 مع نشأة جامعة الدول العربية ومقرها تونس ، تهدف إلى تنسيق الجهود العربية للحفاظ على التراث العربي وحمايته ونشره سواء أكان مخطوطا أو تحف فنية ، وقد قدمت هده المنظمات بعض الدعم لعدد من المدن العربية التاريخية من أجل الحفاظ على تراثها الحضاري ، كما أسهمت في تسجيل العديد من المدن العربية التاريخية في لائحة التراث العالمي لمنظمة اليونسكو. (الهياجي، 2016، صفحة 94)

2.7.منظمة المدن العربية(ATO):

هي منظمة غير حكومية تأسست في عام 1976 ومقرها الدائم مدينة الكويت ، وتهدف إلى رعاية التعاون وتبادل الخبرات من المدن العربية إضافة غلى الحفاظ على هوية المدينة العربية وتراثها ومساعدتها في تحقيق مشروعاتها الإنمائية. (الهياجي، 2016، صفحة 96)

3.7.مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية إريسكا(IRCICA):

انبثق هدا المركز عن منظمة المؤتمر الإسلامي في عام 1976 وبدأ نشاطه عام 1982 ويهدف إلى الاهتمام بالحرف اليدوية التقليدية وتنشيطها في بلدان العالم الإسلامي بالتعاون مع الهيئات والمنظمات. (الهياجي، 2016، صفحة 96)

4.7.منظمة العواصم والمدن الإسلامية(OICC):

هي منظمة دولية غير حكومية وغير ربحية أنشئت في عام 1980 ومقرها مكة المكرمة ، هدفها الرئيسي هو الحفاظ على هوية وتراث العواصم والمدن الأعضاء التي تزخر بالتراث كما تهدف إلى عقد المؤتمرات ، وتمويل مشاريع الخدمات البلدية والبيئية والبحوث والتدريب وحماية التراث من خلال صندوق التعاون التابع للمنظمة. (الهياجي، 2016، صفحة 96)

5.7.مؤسسة التراث:

مؤسسة خاصة أسسها الأمير سلطان بن سلمان ابن عبد العزيز أل سعود في في عام 1996 تم تحولت إلى مؤسسة خيرية 2008 وهي تهتم بالتراث فكريا وعمليا ، بوصفه عنصرا متجددا يستمد عراقته من الماضي ليسهم في انطلاقته الحضارية وصولا إلى المستقبل. (الهياجي، 2016، صفحة 96)

8.دور المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية في الحفاظ على التراث:

إن أهمية التراث لا تنبع فقط من كونه الوعاء الناقل للحضارة عبر الأجيال بل يقترن بموضوع الهوية كونهما من تجليات وإفرازات الثقافة المحلية والإقليمية،إن تراث يمثل معطى حراكي ناقل للحضارة والثقافة المحلية والإقليمية ، ويعبر عن المراحل التي تعاقبت على ذاكرة وتاريخ الأمة ، وأن الدعوة لمحو تاريخا وحضارة وذاكرة يتضمن العادات والتقاليد والممارسات الاجتماعية والخبرات المتناقلة التي مرت بالأجيال من السلف إلى الخلف ، وهذا ما يستدعي من منظمات المجتمع المدني بوجه عام والجمعيات بوجه خاص إلى إتخاد جملة من الإجراءات والتدابير من خلا إيجاد أفضل الوسائل والطرق التي تساهم في الحفاظ عليه ، إضافة إلى توظيف التراث بشكل تكاملي في شتى جوانبه الطبيعية والثقافية والعمرانية كمورد اقتصادي للمجتمعات المحلية فمن هنا يمكننا استخلاص أهم الإسهامات التي يقوم بها المجتمع المدني في إطار حماية التراث والتي تتمثل فيما يلي : (إمام، 2012)

- المشاركة في إدارة وتدبير شؤون التراث وحفظه والاهتمام به بالشراكة والتعاون والتواصل مع الجهات ذات الاختصاص.

- العمل على تطوير وإعادة تأهيل مراكز المدن القديمة وأسواقها الشعبية.

– وضع الخطط التي ترمي إلى ترميم وتأهيل المباني التراثية والأثرية والحفاظ عليها.

– السعي إلى ضم هده المواقع الأثرية وإضافتها إلى قوائم التراث الإنساني.

– التأكيد على أن موضوع حماية التراث والبيئة ليس ترفا فكريا ، وإنما هو واجب وطني يجب الوفاء به من أجل هدف تنمية الإنسان المواطن وحسين مستوى حياته وتوفير كافة الظروف الضرورية ذات العلاقة بمتطلبات الارتقاء به وبمستواه ، وتضمن له الاستقرار والحياة الكريمة وترفع من جودة ونوعية معيشته.

– تنظيم المهرجانات والفعاليات التراثية ، وإقامة البرامج والمشاريع التي تعنى بشرح مهن وحرف الأوائل وصناعتهم اليدوية.

– تخليد التراث العمراني من خلال تنظيم مختلف المعرض ، مثل معرض الصور القديمة والنادرة.

خلاصة:

يعتبر التراث العمراني والمعماري الشاهد المادي للحضارة , ومحصلة لتراكم الأفكار والخبرات ,لذلك كان لزاما على الأسرة الدولية أن تضافر الجهود حول حماية التراث ، ودلك من خلال إيجاد منظومة قانونية تكفل الحماية الدولية لهدا التراث.

1.الإجراءات المنهجية للدراسة:

1.1.مجالات الدراسة:

المجال المكاني :

تقع منطقة تمرنه القديمة في الجنوب الشرقي الجزائري في وادي ريغ ببلدية سيدي عمران دائرة جامعة ولاية الوادي ، يحدها شمالا سيدي يحي وجنوبا تمرنه الجديدة وشرقا الشمرة والزوالية وغربا حدود المرارة وتبلغ مساحة قصر تمرنه القديمة لوحدها 23 هكتار تقريبا. (قلبو، 2008، صفحة 5)

و لقد ورد إسمها تمرنة القديمة في عدة مصادر بحيث يذكر الدرجاني في القرن 13 م أن أبي اسماعيل البصري في القرن 11 م عندما راى أهل الدعوة إجتازو على بلاد ريغ و نزلوا بتمريت كما عرفت باسم تين تمرنه ، و يعتبر قصر تمرنة القديمة نموذجا لقصور واد ريغ فهو يمتاز بتصميم بديع يترجم الفترة التي بني فيها فيعكس لنا مهارات البناء المحلي انذاك و الذي استطاع أن يتغلب على الطبيعة الصحراوية. (بن دبكة، 2013/2012، صفحة 115)

المجال الزمني :

لقد انطلقت الدراسة بداية من شهر جانفي 2020 ، حيث انطلقت بداية من دراسة استطلاعية من أجل تحديد طبيعة تغيرات الدراسة على أرض الواقع وذلك من خلال الوقوف على الهيئات المكلفة بحماية التراث وكذلك مؤسسات المجتمع المدني خاصة الجمعيات منها، وقد انتهت الدراسة في شهر مارس لتبدأ الدراسة الميدانية حيث كانت خطوات الدراسة كالتالي :

- دراسة استطلاعية من ديسمبر 2020الى مارس 2020.
- دراسة ميدانية من مارس 2020 إلى أوت 2020.

وقد استغرقت الدراسة الميدانية كل هدا المجال نظرا للأوضاع الصحية التي شهدتها المدينة خاصة والجزائر وسائر دول العالم عامة بسبب جائحة كرونا ، مما أدى إلى توقف نشاط الجمعية لفترة معتبرة من الزمن وعليه فقد استغرق زمن لتوزيع أدوات البحث ومن ثمة توزيعها بشكل إلكتروني.

المجال البشري:

لقد اختصت الدراسة بمؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها الجمعيات ، خاصة الأعضاء والأفراد الذين ينتمون لهذه الجمعيات التي تنشط في مجال حماية التراث مثل جمعية أحفاد تمرنه القديمة و جمعية توغلانت زهرة وادي ريغ .

وقد كان عدد الأفراد الذين تم التعاون معهم حوالي (10) عشر أفراد وهذا نظرا للظروف

الصحية للبعض والارتباطات المهنية والشخصية للبعض الآخر ما تعذر التواصل مع الأغلبية ، لذا كان العدد النهائي للأفراد هو (10) أفراد .

2.1المنهج المتبع في الدراسة:

يعرف المنهج لغة أنه الطريق أو المسلك ، أما اصطلاحا فيعرفه موريس أنجرس : أنه عبارة عن جواب لسؤال " كيف نصل إلى الأهداف في حين أن التقنيات تشير إلى الوسيلة التي يتم استخدامها للوصول إلى هذه الأهداف ". (لطاد و واخرون، 2019، الصفحات 13-14)

وقد تم التعامل مع الدراسة من خلال استخدام المنهج الوصفي ،ا لذي هو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة أو تصويرها كميا عن طريق جمع بيانات ومعلومات معينة عن ظاهرة أو مشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها لدراسة الدقيقة. (عبد المؤمن، 2008، صفحة 287)

مبررات استخدام المنهج الوصفي:

لقد تم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة نظرا لأنه :

- أنه يعتر من أهم المناهج و أكثرها استخداما وشيوعا.
- يعتر استقصاء ينصب عن ظاهرة من الظواهر كما هي قائمة في الحاضر قصد تشخيص وكشف جوانب مشاركة المجتمع المدني وتحديد العلاقات القائمة بين مكوناته.
- يعتبر آلية لوصف طرق وأساليب المحافظة على التراث وتوظيفه على أرض الواقع.
- وصف كيفية مشاركة المجتمع المدني ووصف الآثار المترتبة عن حفظ التراث ودور ذلك في تطوير المدينة.

3.1.عينة الدراسة:

تم استخدام العينة القصدية ، حيث يقوم فيها الباحث عن قصد بالاختيار ، كإختيارمؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل في مجال حماية التراث. (القاسم و وأخرون، 2010، صفحة 69)

ويتم استخدام هذا النوع من العينات في الدراسات التي تحتاج لاختبار فرضيات خاصة إذا كان المجتمع غير مضبوط الأبعاد ، يلجأ الباحث لاختيار مجموعة وحدات التي تلائم أغراض بحثه ، ويسمى هدا النوع من العينات الغرضية أو القصدية. (زرواتي، 2008، صفحة 276)

وقد تم اختيار العينة القصدية نظرا لصغر حجم العينة التي تتكون من عشرة أفراد ، والعينة القصدية هي التي يتم انتقاء أفرادها بشكل مقصود من قبل الباحث نظرا لتوفر الخصائص في الأفراد دون غيرهم.

مبررات اختيار العينة :

- خصوصية مهام و وظائف الجمعية التي تختص بحماية التراث.
- توفر خصائص لأفراد العينة للدراسة ونتائجها.
- توفر الجمعية على مقر رسمي تمارس فيه نشاطاتها.

4.1.الأدوات المستخدمة لجمع البيانات :

- **الملاحظة :**

الملاحظة هي وسيلة يستخدمها الإنسان العادي في اكتسابه لخبراته ومعلوماته وقد عرفها عمار بوحوش وآخرون أنها "توجيه الحواس والانتباه إلى ظاهرة معينة أو مجموعة من الظواهر رغبة في الكشف عن صفاتها وخصائصها بهدف الوصول إلى كسب معرفة جيدة عن تلك الظواهر. (ونيسة، 2015، صفحة 15)

مبررات استخدام الملاحظة:

تم استخدام الملاحظة بدف التعرف على الملامح والمشاعر أو تصرفات المبحوثين وملاحظاتهم وأرائهم ومعتقداتهم وخبراتهم عن مواقف معينة ، يصعب الحصول عليها عن طريق أدوات أخرى.

- **المقابلة:**

لقد استعنا بالمقابلة المقننة كأداة لجمع البيانات باعتبارها أهم الأدوات وأكثرها شيوعا وانتشار وتعرف المقابلة أنها عبارة عن حوار يتم بين الباحث والمبحوث في مكان متفق عليه مسبق ، ويقوم الباحث من خلاله بتوجيه أسئلة محددة أو مفتوحة حول محاور البحث. (عيشور و واخرون، 2017)

ويمكن القول أن المقابلة في أبسط صورها هي مجموعة من الأسئلة والبنود التي يقوم الباحث بإعدادها وطرحها على الشخص موضوع البحث وجه لوجه يقوم الباحث بتسجيل الإجابات عليها بنفسه. (2020، صفحة 43)

وقد تم بناء دليل المقابلة حسب محاور الدراسة وقد اشتملت على16 سؤالا صيغت بناء على فرضيات الدراسة ، وقد قسمت إلى ثلاث محاور يتكون كل محور من :

المحور الأول:

البيانات الشخصية (وهي خاصة بالبيانات العامة لأفراد العينة وقد تكونت من ستة 6 أسئلة).

المحور الثاني:

مساهمة أعضاء مؤسسات المجتمع المدني في القيام بحملات التوعية حول حماية التراث ، ويحتوي هدا المحور على أربعة 4 أسئلة رئيسية وسؤالين فرعيين.

المحور الثالث:

مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في جهود صيانة وإعادة تأهيل التراث،ويحتوي هدا المحور على ستة 6أسئلة.

5.1.الأساليب الإحصائية المستخدمة لمعالجة البيانات:

من بين الأساليب الإحصائية الملائمة لمثل هذه الدراسة هي النسبة المئوية التي تعتمد على القاعدة الثلاثية وذلك من خلال تحليل التكرارات إلى أعداد وتكون بالشكل التالي : (مراد، 2002، صفحة 75)

$$\text{النسبة المئوية} = \frac{\text{التكرارات} * 100}{\text{مجموع التكرارات}}$$

2.عرض وتحليل البيانات:

جدول 1: توزيع افراد العينة حسب الجنس

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
أنثى	**00**	**%00**
ذكر	**10**	**%100**
المجموع	**10**	**%100**

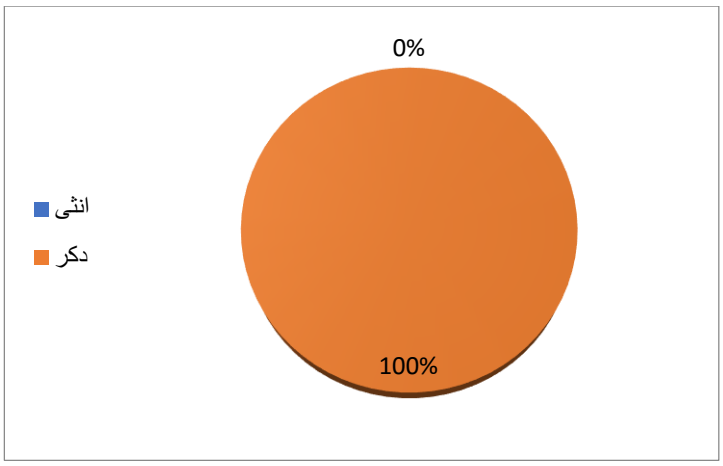

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الذكور التي قدرت ب100% أكثر منها نسبة الإناث التي بلغت 00%.

ومنه فإن إقبال الذكور على العمل الجمعوي وإنشاء الجمعيات أكبر منه عند الإناث ، ويرجع ذلك إلى الطبيعة المجتمعية إذ أن المنطقة التي أجريت فيها الدراسة منطقة محافظة ، وهو حال جميع القطاعات المختلفة التي تعتمد على العمل التطوعي مما يجعله عائق أمام الإناث للقيام بالعمل التطوعي خاصة المتزوجات على عكس الذكور الذي يسهل لهم ذلك على أن المنطقة محافظة وبالتالي يسعى أفرادها الى الحفاظ عليها.

وهذا ما أكدته دراسة حول معوقات مشاركة المرأة من وجهة نظر المتطوعين على أن الظروف المجتمعية والمسؤوليات الأسرية لا تسمح للمرأة بالاندماج في العمل الجمعوي ، ويشكل عائق أمام انخراطها ومشاركتها ، فهناك أزمة متطوعين من النساء في المجتمع العربي ،فكثرة المسؤوليات العائلية أو تعارض مواقيت ممارسة الأنشطة التطوعية مع مواقيت العمل وصعوبة المواصلات وعدم اقتناع الأقارب بأهمية العمل التطوعي خاصة عند معارضة الزوج لزوجته للإنظمام للجمعيات وغياب الاحترام العام والجدية للمتطوعين. (حسن فخري، 2014، الصفحات 16 -17)

جدول 2: توزيع افراد العينة حسب السن

السن	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 20 سنة	00	%00
من 25 إلى 35سنة	03	%30
من 35إلى 45سنة	03	%30

من 45 إلى 55 سنة	03	%30
من 60 سنة فأكثر	01	%10
المجموع	10	%100

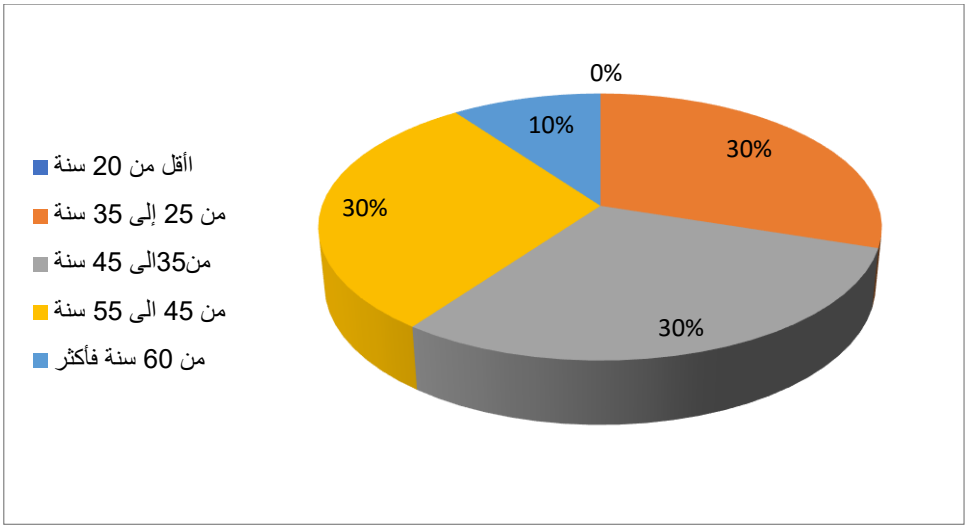

من خلال الجدول يتضح لنا أن الفئات العمرية لأفراد العينة تتراوح مابين فئة الشباب من 25إلى 35 سنة التي بلغت نسبتها 30% ، وبين فئة الكهول التي تتراوح مابين 35إلى 45 بنسبة 30% أما فئة 45إلى 55سنة بنسبة 30%أما فئة 4260 سنة فأكثر فقد بلغت 10% وهذه النسب توضح لنا مشاركة هذه الفئات في العمل الجمعوي تتباين بين فئة الشباب وفئة الكهول وهذا راجع إلى القدرة البدنية لدى هذه الفئات على تحمل هذه النشاطات ، كما يرجع ذلك إلى تزايد الوعي بضرورة حماية التراث والمحافظة عليه كما أن الفئات العمرية التي تتراوح من 25 إلى 55 سنة معظمها تكون فئة عاملة ، ويكون تركيزها الأكبر على الوظيفة أو المهنة وتحسين ظروف المعيشة أكثر منه عمل تطوعي يتم اللجوء إليه عند المتقاعدين.

وهذا ما أكدته الدراسة السابقة بعنوان المجتمع المدني والتنمية المحلية ، حيث نجد أنه من ابرز النتائج التي توصلتا إليها إبراز الإمكانيات والطاقات الكامنة التي لها القدرة الفعلية على تحمل مثل هذه النشاطات وذلك من خلال المساهمة الجادة في عملية التمنية المحلية وهي الفئة السالفة الذكر.

جدول 3: توزيع افراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة المئوية
ابتدائي	00	%00

متوسط	00	%00
ثانوي	03	%30
جامعي	07	%70
المجموع	10	%100

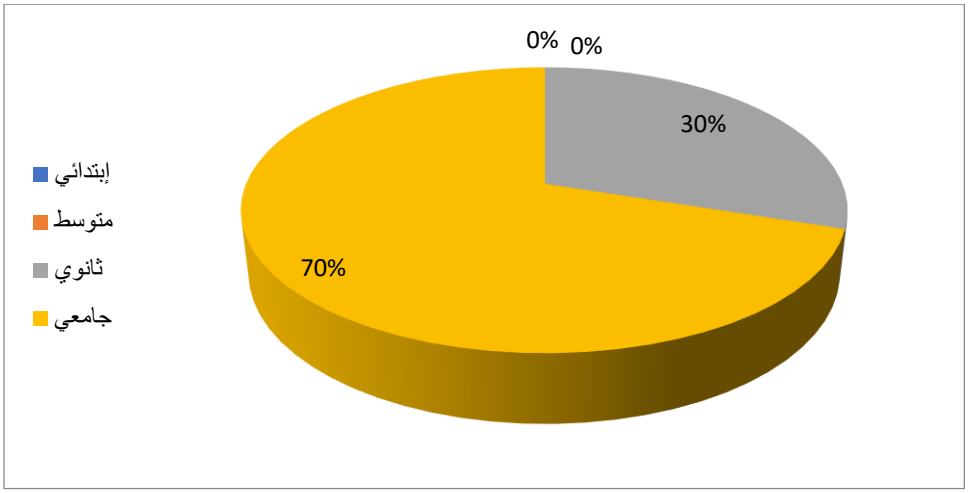

من خلال الجدول يتبين لنا النسبة الأعلى للمنخرطين في الجمعيات هي نسبة الجامعيين المقدرة ب 70% ثم تليها نسبة الثانويين بنسبة30% ، وهذا مايدل على أن أغلب أعضاء الجمعيات ذوي مستوى جامعي ، وأن العمل الجمعوي يتطلب مستوى ثقافي عالي ، كما أن المستوى الجامعي أصبح طاغي على كل فئات المجتمع ، وذلك من خلال أن التعليم يرتبط ارتباطا وثيقا بعملية تدرج المسؤوليات في الجمعية ومن هنا بعملية اختيار المسؤولين فيها.

جدول 4: توزيع أفراد العينة حسب المهنة

المهنة	التكرارات	النسبة المئوية
موظف	05	%50
أعمال حرة	00	%20
متقاعد	03	%30
طالب جامعي	02	%20

المجموع	10	%100

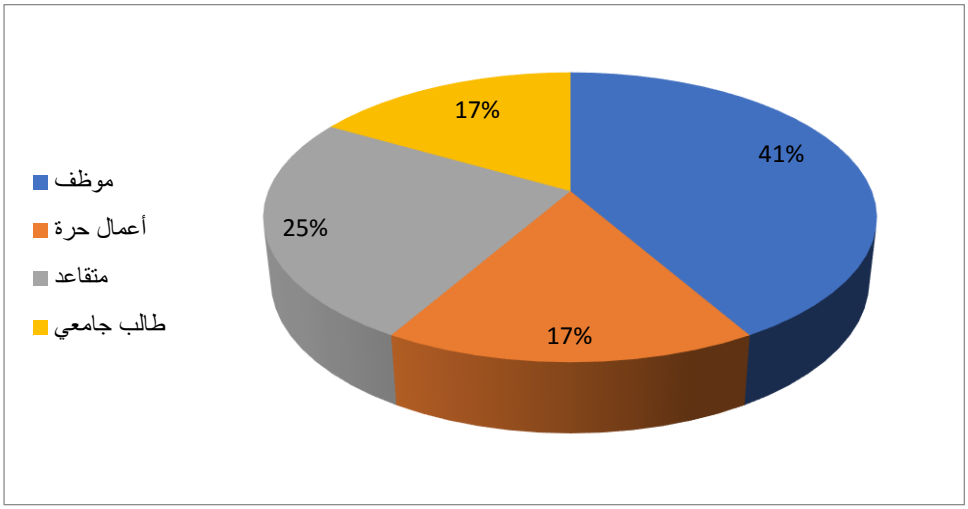

من خلال الجدول ، تمثل نسبة الموظفين أعلى نسبة من أفراد العينة والتي تقدر ب50% تليها نسبة المتقاعدين التي قدرت ب 30% ،وهذا يدل على أن أغلب المنخرطين في الجمعيات هم من فئة الموظفين والمتقاعدين أما النسبة المتبقية فقد مثلها طلاب الجامعات والتي تقد ب20% ، حيث يدل هذا على أن العمل أو الدراسة لا يعطل المنخرطين عن العمل الجمعوي ، فقد يقوم به في أوقات الفراغ والعطل كما أن الموظفين أو المتقاعدين هم معظمهم من الأشخاص الذين كانت لهم أسبقية في العمل أو من لديهم اهتمام بمجال التراث ولهم إطلاع واسع عليه وهو ما يحفزهم على متابعة هذه الآلية لكن في إطار جمعوي.

جدول 5: العينة حسب المنصب المعتمد في الجمعية

المنصب المعتمد	التكرارات	النسبة المئوية
رئيس الجمعية	01	%10
نائب رئيس الجمعية	01	%10
الكاتب العام	01	%10
أمين المال	01	%10
نائب أمين المال	01	%10
عضو	05	%50

المجموع	10	%100

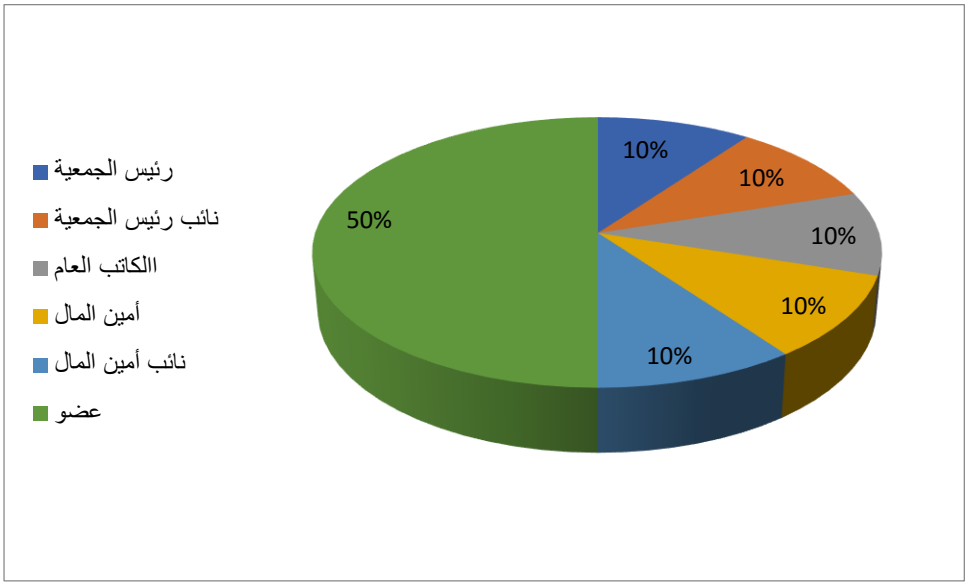

تبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن النسبة الأعلى للمنصب المعتمد في الجمعية هي نسبة الأعضاء والتي قدرت ب 50 % ثم تليها المناصب الأخرى والتي تتمثل في منصب رئيس الجمعية 10% منصب نائب رئيس الجمعية 10 % منصب الكاتب العام 10% منصب أمين المال 10% منصب نائب أمين المال 10% ،وهدا يدل على أن للجمعية هيكل تنظيمي محكم وتتم معظم الأعمال والنشاطات وفقا للمهام التي توكل إلى كل فرد ، ومنه فإن تأسيس جمعيات المجتمع المدني يتم وفقا لشروط وأسس تقوم عليها هذه الجمعية وهذا ما أكدته الدراسات السابقة.

جدول 6: توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية في ممارسة النشاط الجمعوي

الأقدمية في ممارسة النشاط الجمعوي	التكرارت	النسبة المئوية
من سنتين إلى 4 سنوات	02	20%
من 4سنوات إلى 7سنوات	03	%30
من 7 سنوات إلى 12 سنة	03	%30
من 12 سنة إلى 22سنة	02	%20
المجموع	10	%100

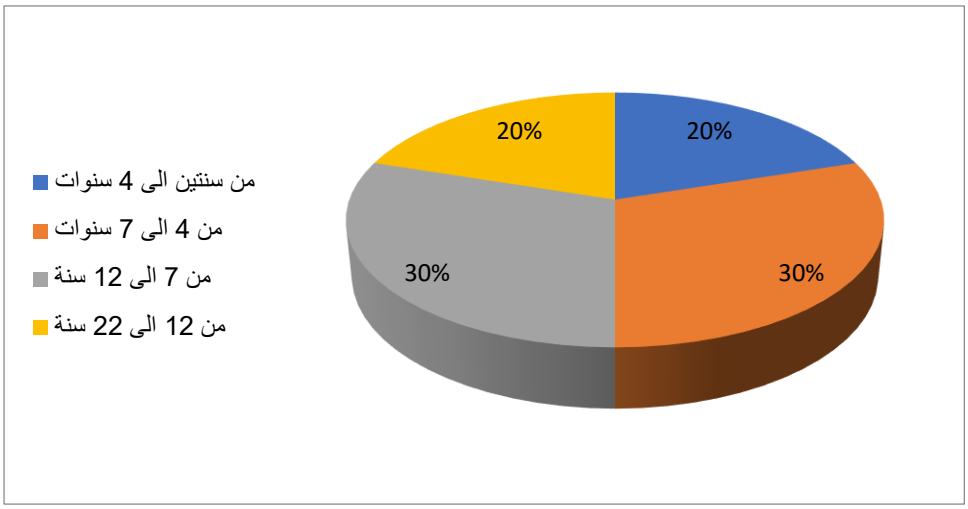

يتضح لنا من خلال الجدول وحسب إجابات أفراد العينة أن الأقدمية في ممارسة العمل الجمعوي قد كانت تتراوح من سنتين إلى 4 سنوات وذلك بنسبة 20% ومن 4 سنوات إلى 7 سنوات بنسبة 30% ومن 7سنوات إلى 12سنة بنسبة 30% ومن 12سنة إلى 22% سنة وهذا ما يؤكد أن فكرة المحافظة على التراث ليست فكرة حديثة العهد وإنما منذ القدم ولكنها لم تعرف رواج واسع بين الأفراد إلا أن الأنشطة التي تقوم بها الجمعية محدودة وتكاد تكون حديثة.

جدول 7: أهم الإجراءات التي تتخذها الجمعية للحفاظ على التراث

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
حمالات التحسيس والتوعية	06	%60
إقامة المهرجانات والمسابقات	01	%10
تأطير الرحلات الوافدة إلى المناطق التراثية	01	10%
حمالات التنظيف والتدخلات الميدانية	01	%20
المجموع	10	%100

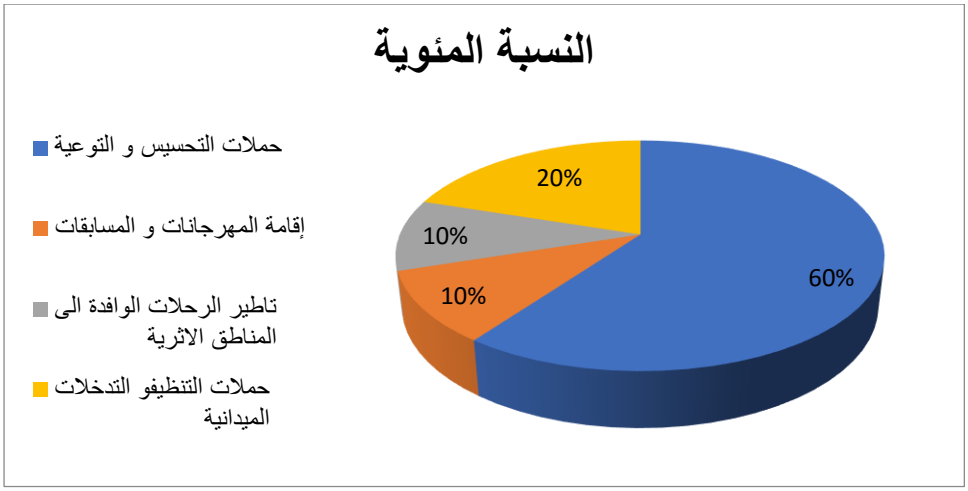

من خلال الجدول يتبين لنا أن طبيعة البرامج والإجراءات التي تقوم بها الجمعية في مجال حماية التراث تنحصر بين القيام بحملات التحسيس والتوعية بنسبة قدرت ب60% وإقامة المهرجانات والمسابقات بنسبة 10%وتأطير الرحلات الوافدة إلى المناطق الأثرية بنسبة 10% والقيام بحملات التنظيف والتدخلات الميدانية بنسبة20% ،ومن الملاحظ أن أهم الإجراءات التي تتخذها الجمعية في مجال حماية التراث تتمثل في حملات التحسيس والتوعية للأفراد وهذا يعني أن لها تأثير واضح على الأفراد من خلال توعيتهم بأهمية حماية التراث والتحسيس به من خلال الملصقات والإعلانات ووهو مايؤثر على الأفراد ، وهذا ما أكدته الدراسة السابقة حول المجتمع المدني وحماية البيئة في الجزائر حيث توصلت في أهم نتائجها أن التوعية تمكن المجتمع المدني من لعب دور محوري في معالجة قضايا البيئة مع تنسيق وتوزيع الأفراد بين مختلف الأطراف.

جدول 8: نسبة تقديم الجمعية لمقترحات حول حماية التراث

الاحتمالات	التكرارت	النسبة المئوية
نعم	10	%100
لا	00	%00
المجموع	10	%100

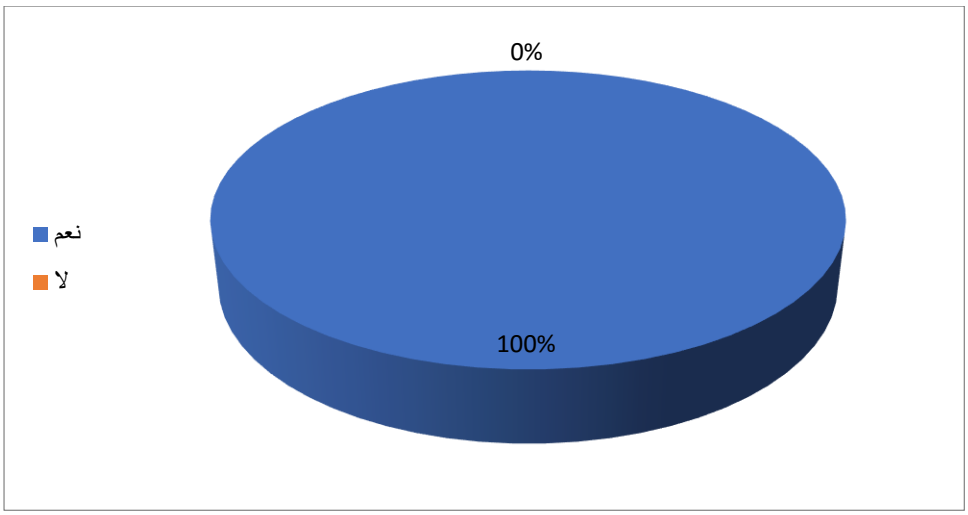

يتضح لنا من خلال الجدول أن نسبة 100%من أفراد العينة أكدت أن الجمعية تقدم مقترحات حول حماية التراث ، ويدل هذا على أن الجمعية لها برنامج تعمل عليه ، تقوم من خلاله بحماية التراث والحفاظ عليه ، ولكن هذه المشاركة لا ترتقي لمستوى كبير إذ أنه يعتبر مسؤولية وأولوية من أولويات الجهات الرسمية وذلك من خلال التعاون بين جميع الأطراف .

جدول 9: أهم المقترحات التي تقدمها الجمعية

المقترحات	التكرارات	النسبة المئوية
ترميم المعالم وتوفير الأمن لها	04	%40
تصنيف المعالم عن طريق البحوث والحفريات وصيانتها	03	%30
حملات التوعية ودعاية والإشهار عن طريق المسابقات	03	%30
المجموع	10	%100

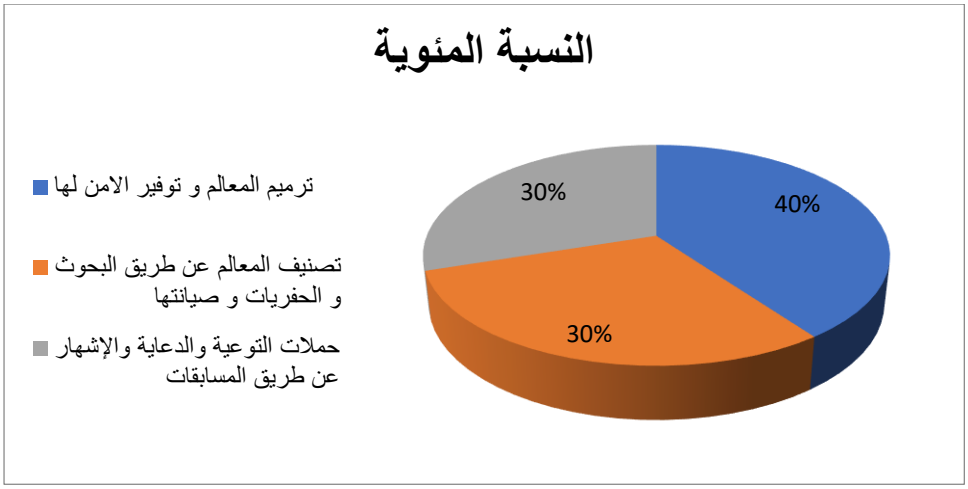

من خلال الجدول يتضح لنا أن الجمعية لها دور كبير في تقديم مقترحات حول حماية التراث ، وذلك من خلال اقتراح ترميم المعالم وتوفير الأمن لها من طرف الجهات المحلية المختصة وذلك بنسبة 40% حسب تصريحات أفراد العينة إضافة إلى اقتراح تصنيف المعالم عن طريق البحوث والحفريات بنسبة 30% من طرف الجهات العليمة لتبقى كمرجعية للأجيال القادمة كما اقترحت القيام بحملات التوعية عن طريق الدعاية والإشهار بنسبة 30% من طرف الجهات الإعلامية والإخبارية على أوسع نطاق ، وهذا بغية التعريف بمدى أهمية العمل الجمعوي خاصة في مجال حماية حماية التراث على أوسع نطاق ، حيث أنها تعتبر أهم الوسائل الناجحة في نشر الثقافة والوعي , وهذا لأنها تعتمد على المواطن نفسه في عملية المشاركة في العمل الميداني حول حماية التراث .

جدول 10: المساهمة الشعبية في حماية التراث

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	08	80
لا	02	20
المجموع	10	100

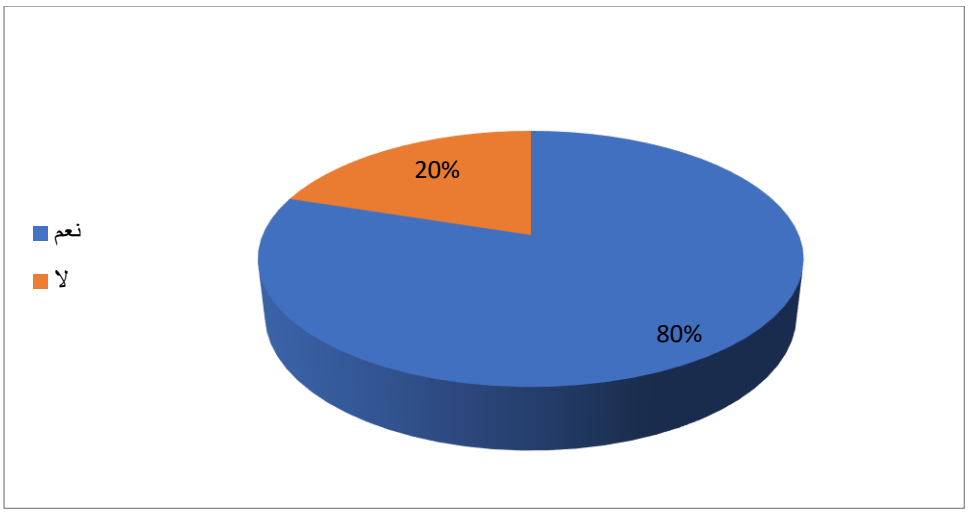

يتبين لنا من خلال الجدول بأن هناك مساهمة شعبية في حماية التراث وهذا ما تؤكده إجابات أفراد العينة حيث أقرت أن 80%أن هناك مشاركة شعبية أما 20% لاتوجد مشاركة شبيعة ، وهذا مايعكس فاعلية الوسائل في استقطاب الجمهور وتعريفهم بمدى أهمية التراث ، فهذه العملية هي عملية مشتركة بين جميع الأطراف بما فيهم السكان فأغلب برامج التطوع ليست ذاتية ومستقلة بل تدار بتدخل أطراف خاصة بما فيها تدخل منظمات عالمية كما أكدته بعض الدراسات ، أن هذه المناطق تقوم على الاستثمار فيها من خلال القاعدة الاجتماعية وليس فقط من خلال تبني المشاريع الكبرى ، بل يجب أن يكون هناك توازن بين تمكين المجتمع المحلي والاستثمارات الكبيرة حتى لا تنقطع الروابط العاطفية مع المكان وحتى تكون قصة المكان حاضرة في أذهان الناس الذين سيزورون هذه المواقع. (المحترف، 2013، صفحة 07)

جدول 11: نسبة التعبئة للجماهير

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	10	%100
لا	00	%00
المجموع	10	%100

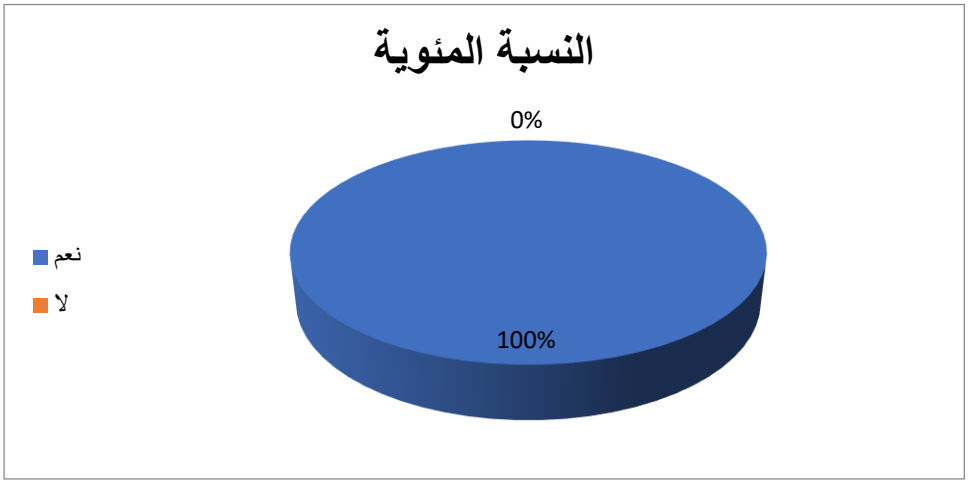

لاحظنا من خلال الجدول ومن خلال إجابات أفراد العينة أن الجمعية تقوم بتعبئة الجماهير، وهدا ما يعكس جهود الجمعية وجدية العمل التي تقوم به في استقطاب الجماهير وتعريفهم بمدى أهمية العمل الجمعوي في حماية التراث ، وكذا وجود تنافس بين المتطوعين والموظفين بالإضافة إلى تشجيع ومكافأة الإطارات النشطة ، فعملية حماية التراث هي عملية مشتركة بين جميع الأطراف بما فيهم السكان فأغلب برامج التطوع ليست ذاتية ومستقلة بل تدار بتدخل جهات أخرى.

وعملية التعبئة لها تأثير جد إيجابي كما أوضح أفراد العينة ، فهي تقوم بتعبئة المواطنين الذين يعتبرون خزان الوقود لحماية التراث والحفاظ عليه وذلك من خلال التحسيس الشفوي المباشر وتشجيعهم على الانخراط في الجمعية.

جدول 12: أهم الآليات المتخذة في حماية التراث

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
تكوين جمعيات خاصة بحماية التراث	03	%30
التدخلات الميدانية المتمثلة في الترميم والصيانة والتجديد	04	%40
تكثيف المراسلات إلى الجهات الرسمية والمطالبة بضرورة الحماية الدائمة	01	30
المجموع	10	%100

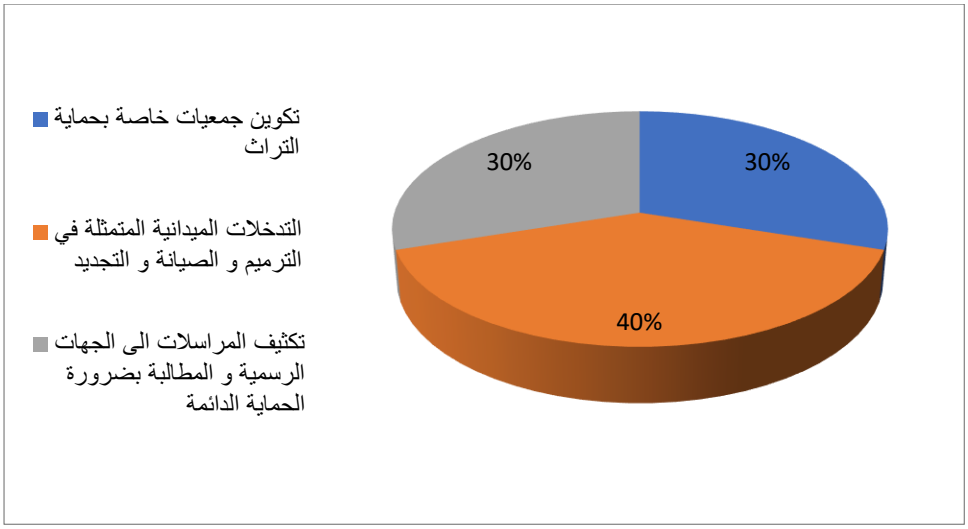

من خلال نتائج الجدول يتضح لنا أن عملية المحافظة على التراث تعتمد بشكل كبير على تكوين الجمعيات الخاصة بهذا المجال وذلك بنسبة 30% والتدخلات الميدانية المتمثلة في الترميم والحماية والصيانة بنسبة 40% إضافة إلى تكثيف المراسلات والمطالبة بضرورة حماية التراث وبنسبة 30%.

ومنه نجد أن هذه الآليات جد مهمة في هذه العملية ولكنها لاتؤثر بشكل كبيرو ذلك نظرا لعدم وجود مساعدات من طرف جهات أخرى خاصة من الجانب المادي الذي يعتبر العائق الأول أمام هذه الجمعيات ، وهذا مايتطلب وجود وسائل أخرى تكون مكملة ومساعدة لهذه الآليات من اجل المساهمة بشكل كبير في صون التراث.

جدول 13: شكل الدعم الذي تتلقاه الجمعية

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
يوجد دعم	07	%70
لا يوجد دعم	03	%30
المجموع	10	%100

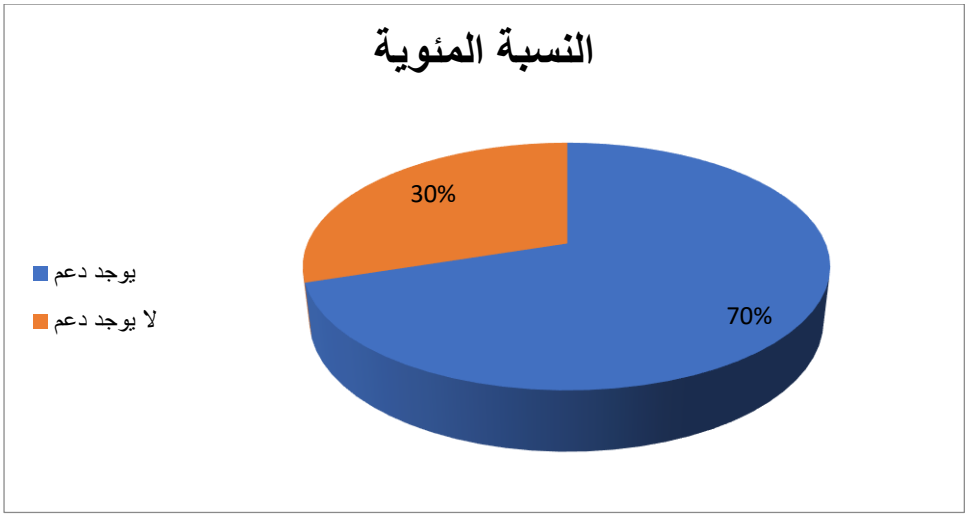

من خلال الجدول يتبين لنا أن نسبة 70%من العينة أجابوا أن الجمعية تتلقى الدعم ، بينما 30% أجابو ان الجمعية لا تتلقى الدعم إلا أن هذا الدعم يتمثل في إعانة البلدية التي لا تتجاوز30000 دينار سنويا ، وهذا ما يوحي لنا أن التمويل الحكومي لهذه الجمعيات غير كافي فيلجئون إلى تغطية المتطلبات إلى مصادر أخرى ، وهذا ما أكدته إيجابات أفراد العينة.

جدول 14: مدى تغطية الميزانية المخصصة للجمعية لمتطلباتها

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	00	%00
لا	10	%100
المجموع	10	%100

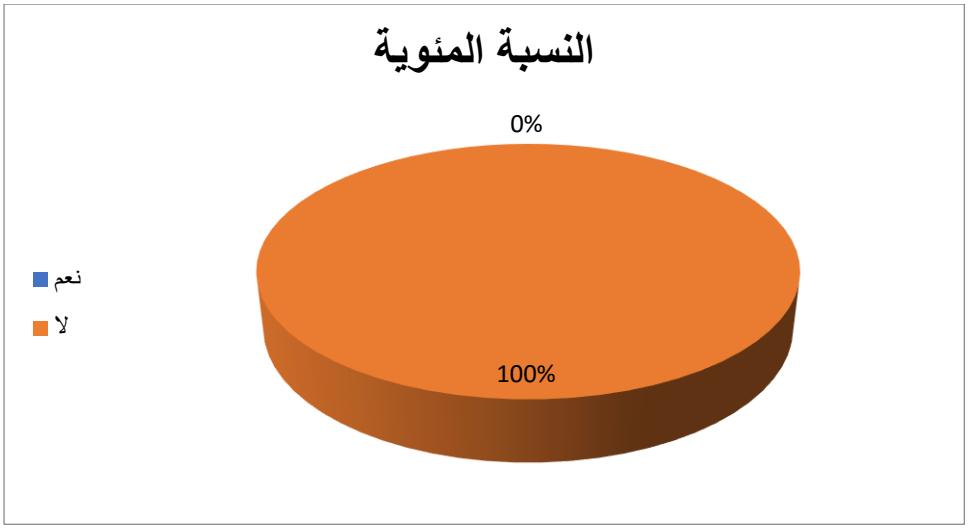

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة 100% من أفراد العينة أجابوا أن الميزانية المخصصة للجمعية غير كافية لتغطية متطلباتها ، إذا لم نقل معدومة كما جاء في دراسة حول المجتمع المدني في العالم العربي لجمع التمويل ، فالدعم الحكومي المقدم لقطاع المجتمع المدني في العالم العربي لا يتعد 26.5من إجمالي التمويل المقدم لهذا القطاع عبر العالم ، في حين تقدر هذه النسبة 37.5 في الدول المتقدمة ، فالكثير من الجمعيات تقوم بانتظار الدعم الحكومي رغم ضآلته وهو ما يجعلها في خطر دائم للزوال. (سلاطنية و وأخرون، 2014 مارس ، صفحة 116)

جدول 15: طبيعة البرامج التي تعدها الجمعية

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
برامج جماهيرية مثل الحفلات والمعارض	07	%70
برامج إعلامية مثل مطويات فيديوهات وسائط التواصل	03	%30
المجموع	10	%100

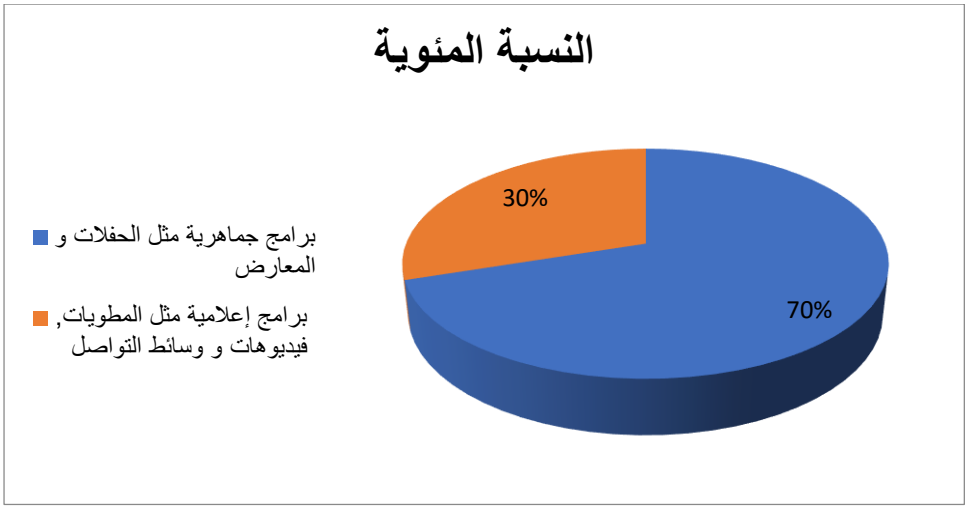

من خلال نتائج الجدول والذي يوضح طبيعة البرامج التي تعدها الجمعية في إطار حماية التراث أن أبرز البرامج التي تقوم بها عبارة عن برامج جماهيرية بنسبة 70%والتي تتم عن طريق إقامة المعارض والحفلات والندوات والمسابقات وهذا حسب إجابة أعضاء العينة ، في حين أن البرامج الإعلامية بنسبة 30% والتي تتمثل في وسائط التواصل وبرامج إعلامية فيديوهات وهذا راجع إلى نقص الوعي لدى الأفراد ، وهذا بغية إيصال واقع المناطق الاثرية ونشاطات الجمعية إلى أكبر عدد من القراء والمطلعين لإبراز الأهمية الكبيرة للتراث .

جدول 16: أهمية التدخلات الميدانية التي تقوم بها الجمعية

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
توجد استجابة	00	%00
لا توجد استجابة	10	%100
المجموع	10	%100

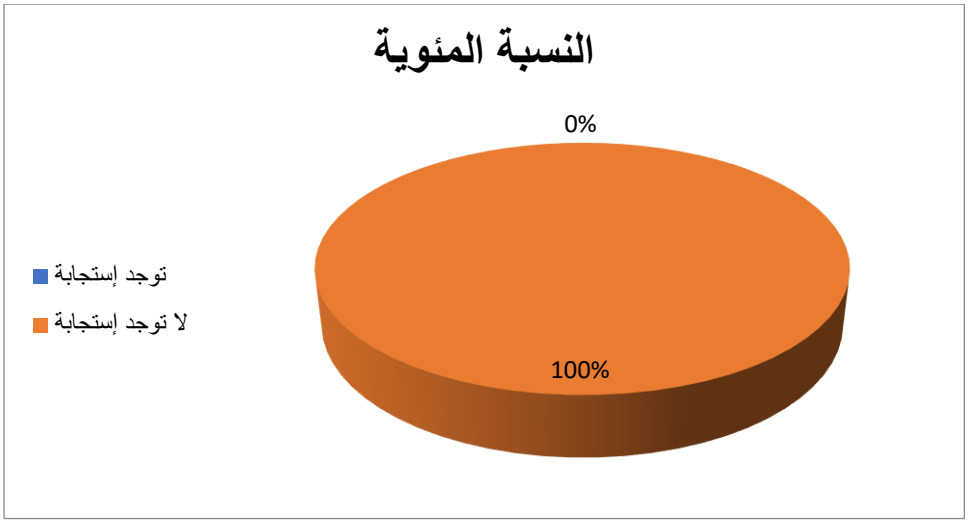

من الملاحظ لنتائج الجدول نرى بأن الاستجابة للتدخلات الميدانية التي تقوم بها الجمعة كانت معدومة والتي بلغت نسبتها 100%وهذا حسب إجابات أفراد العينة ، ويرجع ذلك إلى نقص عدد المنخرطين من جهة ومن جهة أخرى نقص الوعي الثقافي لدى الأفراد ، إضافة إلى غياب دور الجهات الأخرى في تقديم العون حول حماية التراث سواء كان دعم مادي أو معنوي مما يعتبر عائق أمام الجمعية.

جدول 17: عملية التنسيق بين الجمعيات

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
تنسيق كافي	07	%70
تنسيق غير كافي	03	%30
المجموع	10	%100

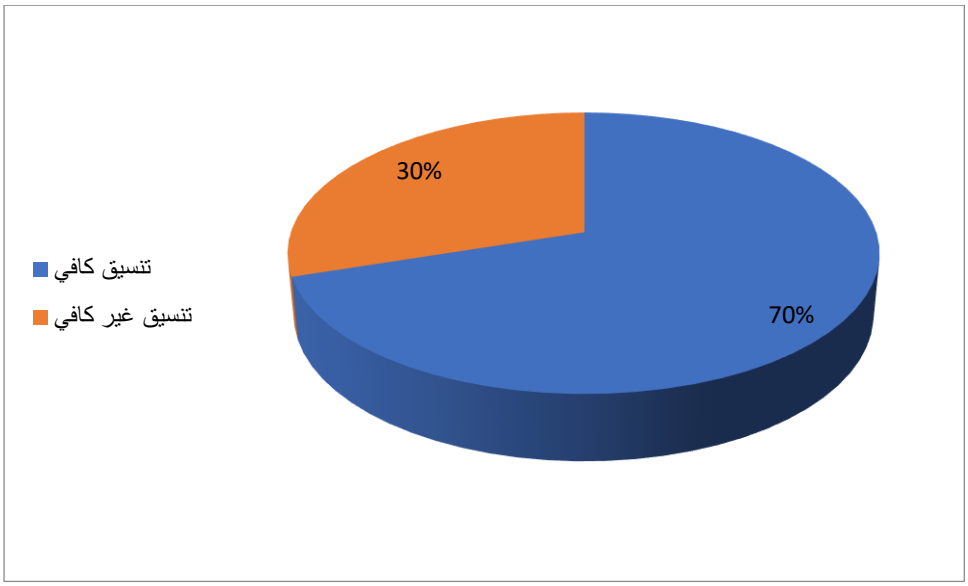

من خلال نتائج الجدول يتضح لنا أن عملية التنسيق بين الجمعيات في ما بينها غير كافي وهذا ما أجاب به أعضاء العينة ولتي قدرت نسبتهم ب70% بينما 30% من أفراد العينة أجابت أن التنسيق مجود ولكن بشكل ضعيف ، وهذا ما يستوجب التنسيق مع جمعيات أخرى ذات مجالات أخرى بغية التكفل بهذه المناطق التراثية من كل الجوانب ، وعليه فإن عملية التنسيق تتطلب تضافر كل الجهود من طرف كل الجمعيات التي لها اتصال مباشر بحماية التراث وكذا الجمعيات التي لها اتصال مباشر أو غير مباشر من أجل حمايته وصونه.

جدول 18: شكل التنسيق بين الجمعيات

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
تبادل المعلومات حول وضع المناطق الأثرية	03	%30
نقل الخبرات والتجارب	02	%20
تنظيم الرحلات والمسابقات	05	%50
المجموع	10	%100

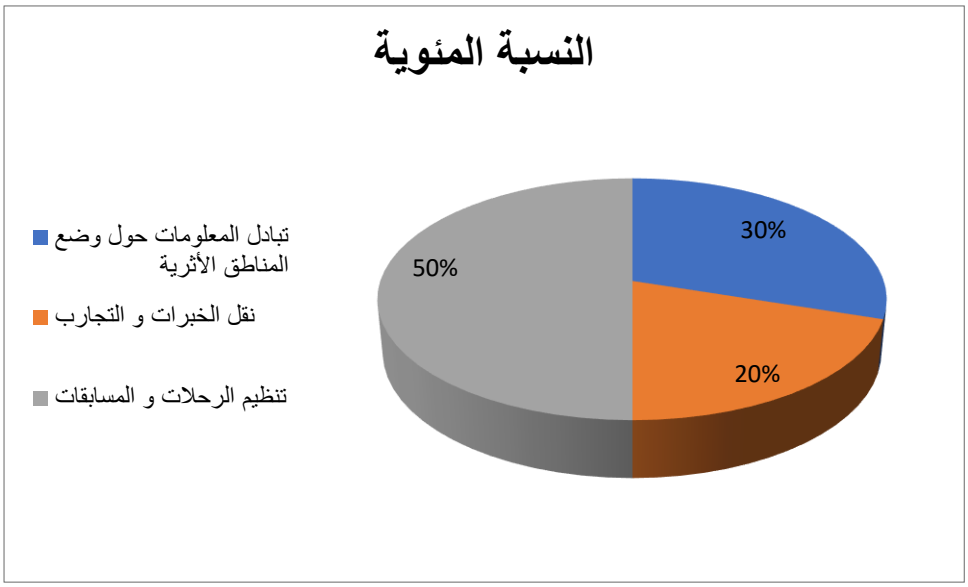

يتبين لنا من خلال نتائج الجدول الموضح أمامنا أن شكل التنسيق بين الجمعيات يرتكز على تنظيم الرحلات السياحية والمسابقات بنسبة 50% ثم يليها تبادل المعلومات حول وضع المناطق الأثرية والذي بلغت نسبته 30% في حين يتمثل الشكل الأخير في نقل الخبرات والمعلومات والتجارب بنسبة 20%وهذا حسب إجابات أفراد العينة ، وهذا ما يعكس ضعف التنسيق بين هذه الجمعيات وذلك نتيجة عدم

التناسق في الأفكار والتركيز بشكل كبير على الاهتمام بالتراث ، إضافة إلى غياب أشكال أخرى مثل الحوار والإعلام.

3.تحليل النتائج على ضوء فرضيات الدراسة:

1.3.الفرضية الأولى: مساهمة أعضاء مؤسسات المجتمع المدني في القيام بحملات توعية حول حماية التراث.

فمن خلال عرضنا للجداول الإحصائية المتعلقة بمؤشرات هذه الفرضية ، يتضح لنا أن مؤسسات المجتمع المدني تقوم بحملات التوعية لحماية التراث ، وهذا ما أكدته لنا إجابات المبحوثين حيث أن 100 %من أفراد العينة أكدوا أن الجمعية تقوم بحملات توعية وتقديم مقترحات حول حماية التراث إضافة إلى أنها تتخذ جملة من الإجراءات التي تعزز عملها مثل إقامة المهرجانات والمسابقات وتأطير الرحلات الوافدة لهذه المناطق وغيرها وهذا بنسبة 80% من إجابات أفراد العينة وهذا ما يشجع الأفراد على الانخراط في الجمعية و تحفيزهم على حماية المناطق الأثرية التي تعبر عن هويتهم وأصالتهم وذلك من خلال تعبئة الجماهير بنسبة 100% الذين يعتبروا خزان الوقود لمثل هذه النشاطات التي تتطلب تضافر الجهود .

كما أن نسبة 80 %أجابوا أن هناك مساهمة شعبية من طرف المواطنين وذلك بعد توعيتهم بأهمية التراث وضرورة المحافظة عليه وهذا ما يدل على أن أغلب النشاطات التي تقوم بها الجمعية نشاطات بسيطة تكون ضمن قدرة المنخرطين والأعضاء .

كما أن ضعف الحوار والمناقشة والتفاوض يجعل الجمعية بحاجة أكبر إلى تضافر جهود المتطوعين والمنخرطين وذلك من خلال حملات التوعية التي تقوم بها الجمعية.

2.3الفرضية الثانية: مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في جهود صيانة وإعادة تأهيل التراث.

من خلال عرضنا للجداول الإحصائية المتعلقة بمؤشرات هذه الفرضية ، يتضح لنا أن مؤسسات المجتمع المدني تشارك في جهود الصيانة وإعادة تأهيل التراث ، وهذا ما أكدته لنا إجابات المبحوثين ، حيث أن 30% أجابوا أن الجمعية تتخذ جملة من الآليات التي تتمثل في تكوين الجمعيات الخاصة بحماية التراث إضافة إلى 40% من الإجابات تمثلت في التدخلات الميدانية مثل الترميم والصيانة والتنظيف ، وهذا ما أكده أفراد العينة إضافة إلى القيام ببرامج جماهيرية وأخرى إعلامية بنسبة 70% هدفها الأول النزول إلى الميدان رفقة الجماهير والتعاون معهم ، كما تسعى الجمعية إلى التنسيق بينها وبين الجمعيات الأخرى بنسبة تقدر ب70% سواء من أهل الاختصاص أو خارجه وهذا من أجل تضافر الجهود

وتوحيدها للوصل إلى نتائج فعلية من الإصلاحات والتجديدات لهذه المناطق ومنه الرقي بالتراث المحلي الذي يعتبر منبع للأصالة وفخر لهوية الشعوب.

4.النتائج العامة للدراسة:

نستنتج من خلال هذه الدراسة ومن البيانات والمعطيات والدراسات الميدانية التي تم التوصل إليها ان عملية حفض التراث هي عملية مشتركة بين عدة قطاعات وأشخاص وجماعات ذات مصالح مختلفة ، تتنافس وتتعارض فيما بينها لوضع خطط واستراتيجيات للتنمية المحلية للمدينة ، وهذا ليس على المستوى العمراني والاقتصادي فقط بل حتى على مستوى الاجتماعي للارتقاء بالمجتمع ، فالتنسيق بين هذه الأطراف هو الهدف الأسمى الذي يحقق المشاركة ، والمجتمع المدني يعتبر طرف هام في هذه المعادلة ، وذلك بتوفر الوسائل والآليات اللازمة لذلك التي يعتبر غيابها عائق أمام الجمعية :

- الاعتماد على الدعاية والإعلام بشكل مباشر بهدف توعية الأفراد ونشر ثقافة حماية التراث فيهم.
- تكثيف التنظيم والتشبيك وبناء العلاقات والتحالفات مع منظمات أخرى لكسب الخبرات والتجارب وجعل الجمعية أكثر فاعلية في المجتمع.
- تشجيع الحوار والمناقشة ونشر الديمقراطية جعل الجمعيات غير مستقلة وتابعة إداريا .
- العمل على وجود جهات خاصة هدفها البحث والتنقيب من المناطق الأثرية والدعوة إلى تجديدها والحفاظ عليها.
- القيام بمسابقات ومهرجانات تهدف إلى تشجيع المنافسة ومنه تحفيز المواطنين على الانخراط في الجمعية والمساعدة في نشاطاتها.
- ترقية المبادرات التي تقوم بها الجمعية سواء على مستوى فردي أو جماعي لترقى إلى مستوى برامج رسمية.

الخاتمة

شكلت هذه الدراسة محاولة للوقوف على الدور الفعلي للجمعيات الخاصة بمجال حماية التراث ، باعتبار أن مشاركة المجتمع المدني في تطور وإصلاح المجال الحضري والبيئي وخاصة في صون التراث ، إذ أنه يجب الإشارة في خاتمة الدراسة إلى مسألة جد مهمة تكمن في أن قضية حماية التراث تبقى في الواقع ليست مسؤولية هذه الجمعيات فقط ، بل هي قضية مجتمع ككل ، تتطلب تضافر جهود جميع الفاعلين الاجتماعيين من مؤسسات المجتمع المدني والهيئات الرسمية والمؤسسات الاقتصادية قصد جذب اهتمام الأفراد اتجاه الاهتمام بالتراث والمساهمة في حمايته من جميع مظاهر التلف والاندثار، ولا يتم ذلك إلا من خلال التأكيد على ضرورة المشاركة الحقيقية والفعالة لكافة أفراد المجتمع في صون التراث، ومن ثمة تفعيل قدرات الأفراد وتثمين دورهم في تفعيل عملية التنمية الحقيقية ، والعمل على ترقية العمل الجمعوي لاسيما في مجال لتراث كذا دعمه ماديا ومعنويا ، والعمل على خلق بيئة قانونية مشجعة لنشأة وتطور الجمعيات الثقافية ، وذلك بتسهيل الإجراءات القانونية للتأسيس وتنويع مصادر التمويل .

توصيات

1. تحفيز المتطوعين وتشجيعهم ماديا ومعنويا في ميدان حماية التراث.
2. العمل على رفع مستوى الوعي الثقافي لدى شرائح المجتمع (طلاب –قطاع الإعلام –مسؤولين– .....إلخ)
3. نشر ثقافة العمل التطوعي لدى أفراد المجتمع من خلال حثهم على النشاط الجمعوي و تشجيعهم على الانخراط.
4. ضرورة إشراك السكان وكل الفاعلين في القطاع الخاص والمجتمع المدني في حماية التراث وإبداء رأيهم في المشاريع المقترحة.
5. تنسيق المهام وتوزيع الأدوار وتبادل المعارف والخبرات لبلوغ الأهداف المنشودة.
6. العمل على خلق بيئة قانونية مشجعة لنشأة وتطور الجمعيات الثقافية وذلك بتسهيل الإجراءات القانونية لتأسيس.
7. تقديم الدعم المادي وذلك من خلال تخصيص ميزانية كافية قادرة على تلبية متطلبات.
8. إشراك المحليين المختصين في عمليات الحماية والترميم في هذه المناطق.

قائمة المراجع

أولا: المصادر:

1. سورة الأحزاب الآية 27. (بلا تاريخ).

ثانيا: القواميس و المعاجم :

2.إبن منظور. (بلا تاريخ). لسان العرب،تح عبدالله على الكبير وأخرون. *دار المعارف مج ج3* . القاهرة.

ثالثا: الكتب:

أ- كتب علم الإجتماع:

3. إبراهيم مشروب. (2011). *المؤسسات السياسية والاجتماعية في الدولة المعاصرة.* بيروت: دار المنهل اللبناني.

4. أبو القاسم، و وأخرون. (2010). *المرشد في إعداد البحوث والدراسات العلمية.* السودان: مركز البحث العلمي جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

5. امين بلال زين الدين. (2014). *منظمات المجتمع المدني في الدول العربية والغربية،دراسة مقارنة.* الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.

بلقاسم سلاطنية، و سامية حميدي. (2014). *المجتمع المدني.* الجزائر: مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات العامة.

6. بلقاسم سلاطنية، و وأخرون. (2014 مارس). *المجتمع المدني* . بسكرة،الجزائر: منشورات المخبر الأجتماعي والعلاقات العامة.

7. حسن الجيلاني. (2014). *قضايا إجتماعية معاصرة.* ديوان المطبوعات الجامعية.

8. رضا قلبو. (2008). *تمرنة القديمة مابين التأسيس والترميم.* الوادي: مديرية الثقافة.

9. رمزي أحمد مصطفى. (2008). *الدور التربوي لمؤسسات المجتمع المدني.* الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

10. شايب ذراع مديني. (2011). *الضمير العالمي مشكلات التلوث البيئي قضايا وحلول.* عمان الأردن: دارابن بطوطةللنشر.

11. صلاح أحمد مراد. (2002). *الأساليب الإحصائية في لالعلوم النفسية التربوية*. القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية.

12. عبد الرؤوف طارق عامر، و عيسى إيهاب المصري. (2015). *المجتمع المدني والتربية المدنية*. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر التوزيع.

13. عبد القادر ابو قاسم، و واخرون. (2010). *المرشد في إعداد البحوث والدراسات العلمية*. الخرطوم: مركز البحث العلمي جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

14. علي معمر عبد المؤمن. (2008). *البحث في العلوم الاجتماعية الأساسيات والتقنيات والأساليب*. ليبيا: منشورات الإدارة العامة للمكتبات.

15. عماد هشام ياسر الهياجي. (2016). دور المنظمات الدولية والإقليمية في حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه. *دوماتو* .

16. محمد زين العابدين. (2015). *مؤسسات المجتمع المدني الواقع والطموح*. عمان الأردن: دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع.

ب- كتب المنهجية:

17. رشيد زرواتي. (2008). *تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

18. فاطمة الزهراء ونيسة. (2015). *منهجية وتقنيات البحث العلمي*. لبنان: مركز جيل البحث العلمي.

19. ليندة لطاد، و واخرون. (2019). *منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية*. برلين-ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات.

20. نادية سعيد عيشور، و واخرون. (2017). *منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية*. قسنطينة الجزائر: مؤسسة حسين راس الجبل للنشر والتوزيع.

رابعا: المذكرات:

21. ابراهيم اقطم حسن فخري. (29 01, 2014). معوقات مشاركة المرأة في العمل التطوعي من وجهة نظر المتطزعين والعاملين في مؤسسات المجتمع المدني. *جامعة النجاح الوطنية* . نابلس فاسطين.

22. اخوان جهيدة شاوش. (2003-2004). المجتمع المدني والتنمية المحلية. *مذكرة مكملة لنيل الماجستير في علم الاجتماعالتنمية* . بسكرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، بسكرة.

23. جهيدة شاوش اخوان. (2003-2004). المجتمع المدني والتنمية المحلية. *مذكرة ماجستير* . بسكرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة محمد خيضر بسكرة.

24. ساعد معمري. (2016-2017). النظام القانوني للجمعيات في التشريع الجزائري. *مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي* . المسيلة، تخصص دولة أكاديمي، جامعة محمد بوضياف.

25. سمية بن دبكة. (2013/2012). المقومات السياحية و الثقافية لولاية الوادي. *مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التراث التاريخي و السياحة الثقافية* . قسنطينة، قسم الآثار، الجزائر.

26. صباح حواس. (بلا تاريخ). الجتمع المدني وحماية البيئة في الجزائر -واقع آفاق مذكرة ماجستير. سطيف.

27. نزيهة خليل. (2015-2016). معوقات العمل التطوعي في المجتمع المدني. *مذكرة مكملة لنيل شهادة الدكتراء* . بسكرة، قسم العلوم الاجتماعية، الجزائر بسكرة.

خامسا:المجلات و المقالات:

28. السعودي المحترف. (2013). دراسات من التراث العمراني أبحاث وتراث. *الهيئة العامة للسياحة والأثار* ، 07.

29. بوطيب بن ناصر. (2014). النظام القانوني للجمعيات في الجزائر قراة نقدية في ضوء القانون12/06. *مجلة دفاتر السياسية والقانون* .

30. رحمة بامحمد. (2018). الجمعيات الخيرية وبيل تطويرها(الموارد والأهداف). *مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية* .

31. عبد الكريم عزوق. (بلا تاريخ). التراث مفهومه،أنواعه،أهميته،حمايته وإستغلاله كثروة إقتصادية. *معهد الأثار جامعة الجزائر 2* .

32. فاطمة بن يحي، و عامر طعام. (2015). واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري. *مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية* .

33. محمد سويلم. (2018). الحماية القانونية للموروث الثقافي المادي وأثره في ترقية الاستثمار السياحي بالجزائر. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونيةوالاقتصادية* .

34. محمد عبد الله إبراهيم. (2010). *إعادة تأهيل المباني الأثرية والتراثية*. الإسكندرية: المعهد العالي للسياحة والفنادق وترميم الأثار.

35. نصير،دنيا طارق، و فالح،شذى حسن. (2017). الإستثمار المستدام في مباني التراث العمراني. *journal of engineering* .

36. وحيد إمام. (2012). دور المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية في الحفاظ على التراث. *الجمعية الإفريقية للتنمية المستدامة*.

سادسا:المواقع الالكترونية:

37.BOOK.:LIBRAY.ONLINE.NOO825B421BOO1CDEBD7A9BD7439PDF .
)AOUT, 20201988 تاريخ الاسترداد).

الملاحق

مخطط 1:مخطط يوضح الهيكل التنظيمي للجمعية

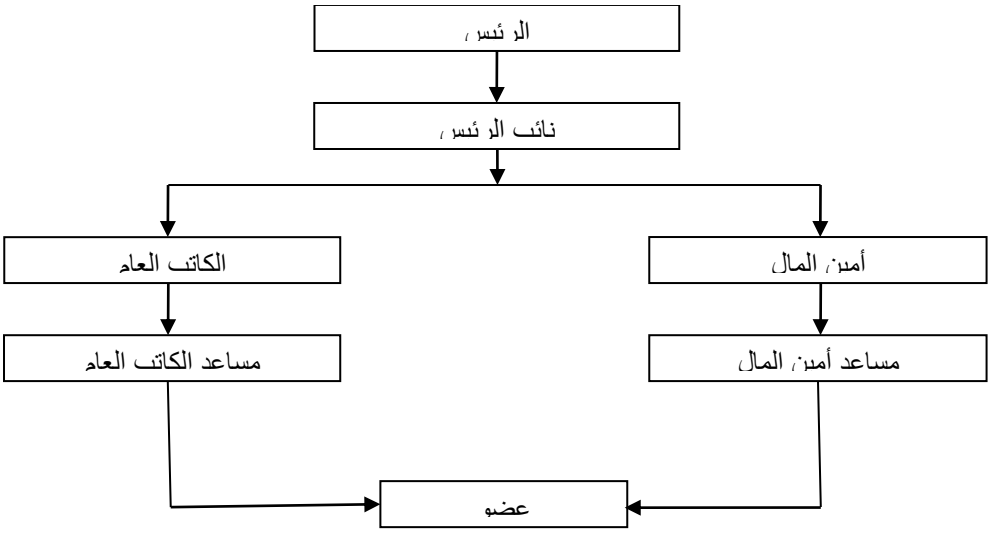

مخطط2: مخطط يوضح أأشكال و أنواع الترث

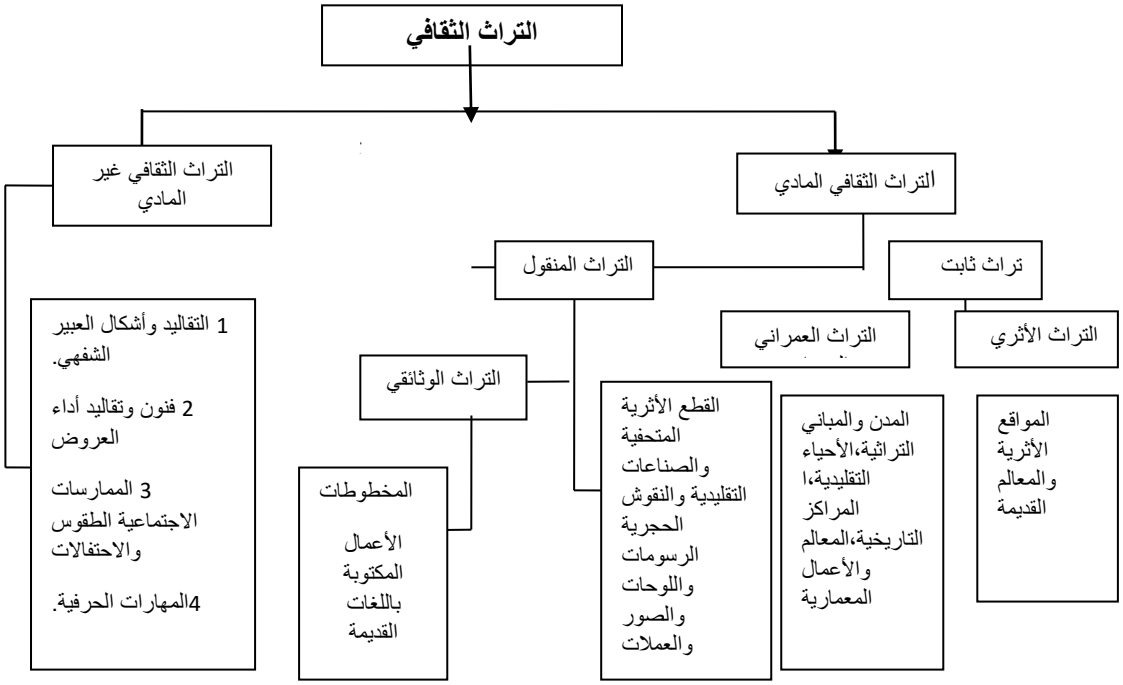

جدول 19: يوضح الأعضاء المؤسسين للجمعية

الاسم واللقب	الوظيفة	التخصص
عبد الباسط بوخزة	أستاذ	رئيس الجمعية
عبد الغني رزازقة	أستاذ	نائب رئيس الجمعية
عبد المجيد طواهر	موظف	الكاتب العام
فتحي بو خزة	أستاذ	أمين المال
شمس الدين عريبي	طالب جامعي	نائب الكاتب العام
منير بو خزة	طالب جامعي	نائب أمين المال
أحمد حمادي	موظف	عضو
محمد بن شوارة	بطال	عضو
زين العابدين عريبي	بطال	عضو
مسعود بو خزة	موظف	عضو

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضربسكرة

كلية :العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم :العلوم الاجتماع

شعبة :علم الاجتماع

التخصص :علم الاجتماع الحضري

دليل مقابلة بعنوان:

إسهامات المجتمع المدني في الحفاظ على التراث المادي

دراسة ميدانية بمنطقة تمرنة

مذكرة لنيل شهادة ماستر في علم الاجتماع تخصص علم الاجتماع الحضري

إعداد الطلبة:

بن نونة إيناس

إشراف:

د تمرست فتيحة

ملاحظة:في إطار إعداد مذكرة لنيل شهادة ماستر في علم الاجتماع الحضري حول "إسهامات المجتمع المدني في حماية التراث"نرجو من سيادتكم التعاون معنا بالإجابة على الأسئلة المطروحة في دليل المقابلة,علما أن المعلومات لغرض علمي ويتوقف صدق النتائج الدراسة على تعاونكم في مدى الدقة في ملأ الدليل.مع الشكر على تعاونكم

السنة الجامعية 2019- 2020

المحور الأول: البيانات العامة

1السن:.....

2 الجنس : ذكر ( ) أنثى ( )

3المستوى التعليمي: إبتدائي ( ) متوسط ( ) ثانوي ( ) جامعي ( )

4المهنة: موظف ( ) أعمال حرة ( ) متقاعد ( )

5 المنصب المعتمد في الجمعية:.....

6الأقدمية في ممارسة النشاط الجمعوي:.....

المحور الثاني: مساهمة أعضاء مؤسسات المجتمع المدني في القيام بحملات توعية حول حماية التراث.

7ماهي أهم الإجراءات التي تتخذها الجمعية للتوعية بضرورة الحفاظ على التراث؟:.....

8 هل سبق للجمعية تقديم مقترحات حول حماية التراث؟:.....

.....

إدا كان نعم فيما تتمثل هده المقترحات؟:.....

.....

9هل هناك مساهمة شعبية؟.....

10 هل تقومون بتعبئة الجماهير وتوعيتهم حول عمل الجمعية في مجال حماية التراث؟.....

إدا كان نعم كيف ذلك وهل له تأثير على عمل الجمعية؟.....

المحور الثالث: مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في جهود صيانة وإعادة تأهيل التراث.

11 ماهي أهم الآليات المتخذة في مجال حماية التراث ؟:.....

.....

12ما هي أشكال الدعم التي تتلقاها الجمعية من جهات أخرى:.....

.....

13 هل الميزانية المخصصة للجمعية كافية لتغطية متطلباتها؟:

.....

14ماهي طبيعة البرامج التي تعدها الجمعية في إطار حماية التراث؟:

.....

15هل هناك استجابة للتدخلات الميدانية التي تقوم بها الجمعية من طرف الجهات المختصة؟:.....

16 كيف هو شكل وحجم التنسيق بين هده الجمعية وبين جمعيات ذات مجالات أخرى؟:.....

.....

إذا كان نعم كيف ذلك؟: .....

ملخص الدراسة

لقد سعت هده الدراسة إلى معرفة مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في صون التراث وحمايته باعتباره فاعلا أساسيا جنب إلى جنب مع الدولة والقطاع الخاص ،وقد قمنا بدراسة ميدانية على عينة من الجمعيات وهي جمعية أحفاد تمرنه بمنطقة تمرنه ،وقد انطلقت هده الدراسة من التساؤل التالي:ماهي إسهامات المجتمع المدني في الحفاظ على التراث في الوسط الحضري.

وقد قمنا بوضع فرضيتين متمثلة في:

- مساهمة أعضاء مؤسسات المجتمع المدني في القيام بحملات توعية حول حماية التراث.
- مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في جهود صيانة وإعادة تأهيل التراث.

ومن بين الأسباب التي دفعتنا لاختيار الموضوع أهمية الموضوع ضمن إطار تخصص علم الاجتماع الحضري،والرغبة في معرفة الجهود التي تقوم بها الجمعية للمحافظة على التراث الذي يعتبر عن هوية الأفراد،وما مدى التكامل بين البحوث النظرية ومدى تطبيقها على أرض الواقع.

وقد انطلقت الدراسة بداية من تحديد إطار مفاهيمي نظري لكل من المجتمع المدني والتراث ،وقد اقتضت طبيعة الموضوع إتباع المنهج الوصفي ،مع الاستعانة بمجموعة من الأدوات للحصول على المعطيات الميدانية ،أبرزها كان دليل المقابلة الذي طبق على عينة تكونت من(10) أفراد تم اختيارهم بطريقة قصديه وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ثبات الفرضية الأولى القائمة على مساهمة أعضاء مؤسسات المجتمع المدني في القيام بحملات توعية حول حماية التراث.

- ثبات الفرضية الثانية القائمة على مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في جهود صيانة وإعادة تأهيل التراث.

Résumé

Cette étude a cherché à connaître la participation des institutions de la société civile dans la préservation et la protection du patrimoine en tant qu'acteur fondamental aux côtés de l'État et du secteur privé, et nous avons mené une étude de terrain sur un échantillon d'associations, qui est l'Association des descendants de Tamarneh, et cette étude est partie de la question suivante: Quelles sont les contributions La société civile dans la préservation du patrimoine dans les zones urbaines.

Nous avons développé deux hypothèses:

-La participation de membres d'organisations de la société civile à la conduite de campagnes de sensibilisation sur la protection du patrimoine.

-La participation des institutions de la société civile aux efforts de préservation et de restauration du patrimoine.

Parmi les raisons qui nous ont conduit à choisir le sujet, il y avait l'importance du sujet dans le cadre de la spécialisation de la sociologie urbaine, la volonté de connaître les efforts consentis par l'association pour préserver le patrimoine qui concerne l'identité des individus, et l'étendue de l'intégration entre la recherche théorique et l'étendue de son application sur le terrain.

L'étude a commencé par définir un cadre conceptuel théorique à la fois pour la société civile et le patrimoine, et la nature du sujet requis selon l'approche descriptive, avec l'utilisation d'un ensemble d'outils pour obtenir des données de terrain, dont le plus important était le guide d'entretien appliqué à un échantillon composé de (10) personnes qui ont été sélectionnées d'une manière. Intention L'étude a atteint les résultats suivants:

- La première hypothèse basée sur la participation des membres des organisations de la société civile à la conduite de campagnes de sensibilisation sur la protection du patrimoine est ferme.

-La deuxième hypothèse basée sur la participation des institutions de la société civile aux efforts de préservation et de réhabilitation du patrimoine est avérée.

Summary:

This study sought to know the participation of civil society institutions in preserving and protecting heritage as a fundamental actor side by side with the state and the private sector, and we have conducted a field study on a sample of associations which is the Association of the descendants of Tamarneh, and this study started from the following question: What are the contributions Civil society in preserving heritage in urban areas.

We have developed two hypotheses:

_The participation of members of civil society organizations in conducting awareness campaigns on heritage protection.

-The participation of civil society institutions in the efforts to preserve and restore heritage.

Among the reasons that prompted us to choose the topic was the importance of the topic within the framework of the specialization of urban sociology, the desire to know the efforts made by the association to preserve the heritage that is about the identity of individuals, and the extent of integration between theoretical research and its application on the ground.

The study started from defining a theoretical conceptual framework for both civil society and heritage, and the nature of the topic required following the descriptive approach, with the use of a set of tools to obtain field data, the most prominent of which was the interview guide that was applied to a sample consisting of (10) individuals who were selected in a manner. Intention The study found the following results:

- The first hypothesis based on the participation of members of civil society organizations in conducting awareness campaigns about heritage protection is firm.

-The second hypothesis based on the participation of civil society institutions in the efforts to preserve and rehabilitate heritage is proven.